

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

قسم / تخصص ماجستير إدارة المخاطر.....



العنوان باللغة العربية

دور إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية للبنوك

إعداد الطالب/

مريم مجرشي

إشراف/

د/إسماء أبو عنزة

العام الدراسي:

2024



شكر وعرفان

الحمد لله الذي هدانا إلى نور العلم وميزنا بالعقل الذي

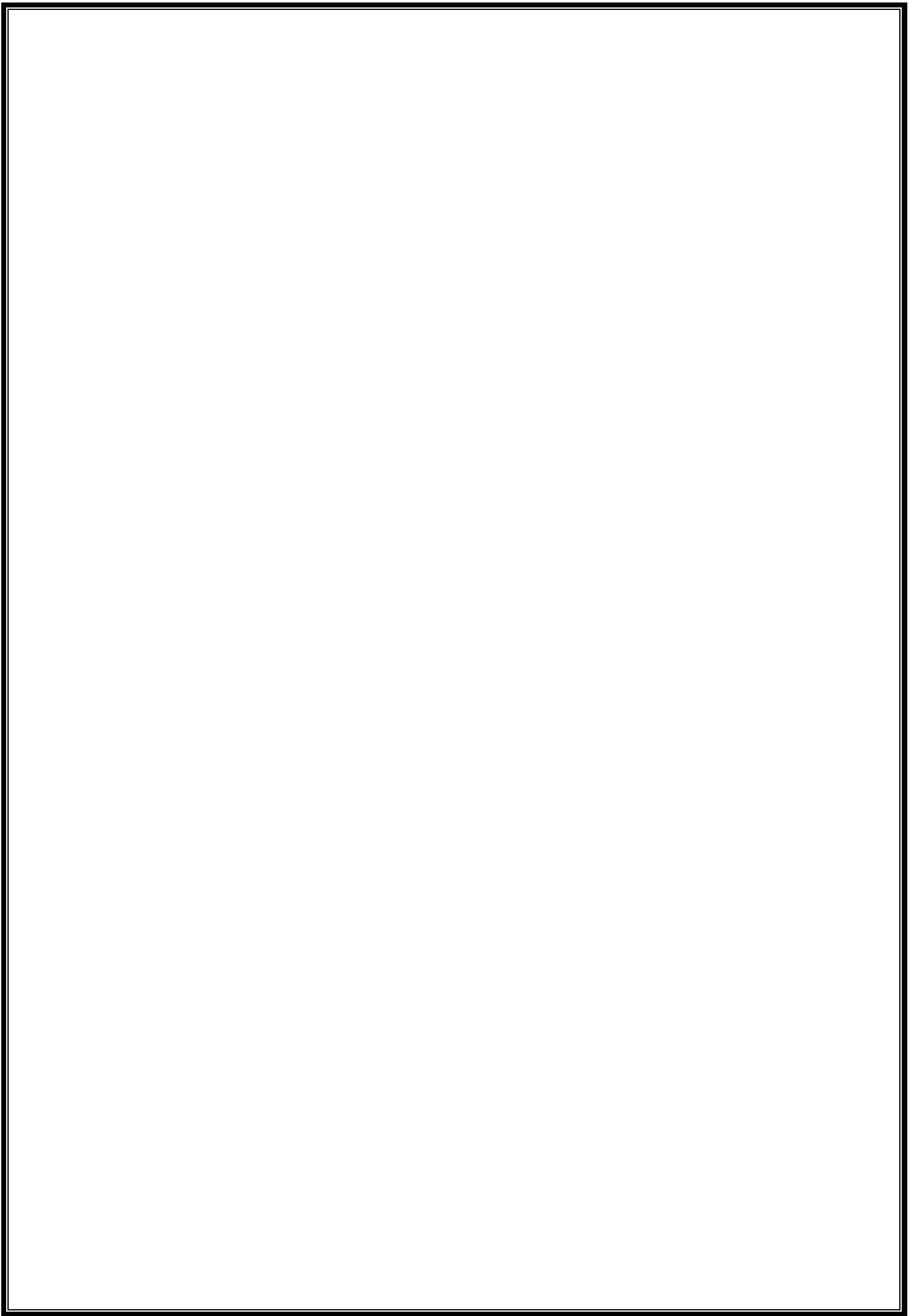
يسير طريقنا، الحمد لله الذي أعطانا من موجبات رحمته

الإرادة والعزيمة على إتمام عملنا، نحمدك يا رب حمدا يليق

بمقامك وعظيم جلالك.

أتقدم بالشكر الجزيل وأهدي هذا الانجاز إلى قائدتي التي كانت خلف النجاح الذي أن به إلى

و الدتي الغالية أطل الله في عمرها.



فهرس المحتويات:

الصفحة	المحتويات
1	قائمة المحتويات
4	قائمة الجداول
5	قائمة الأشكال
6	المقدمة العامة
15	الفصل الأول: عموميات حول المخاطر و إدارة المخاطر
16	تمهيد
19	المبحث الأول: مفهوم المخاطر
19	المطلب الأول: تعريف المخاطر
22	المطلب الثاني: تصنيفات المخاطر
27	المبحث الثاني: ماهية إدارة المخاطر
27	المطلب الأول: تعريف إدارة المخاطر
29	المطلب الثاني: أهداف إدارة المخاطر
30	المطلب الثالث: خطوات إدارة المخاطر
35	المبحث الثالث: النظريات المفسرة لإدارة المخاطر
41	خلاصة الفصل

27	الفصل الثاني : علاقة إدارة المخاطر بالأداء المالي
42	المبحث الأول: طرق تقييم المخاطر
43	المطلب الأول: طرق تقييم المخاطر التنظيمية
46	المطلب الثاني: طرق تقييم المخاطر غير التنظيمية
48	المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول الأداء المالي
48	المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي
51	المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي
52	المطلب الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي
53	المبحث الثالث: الصلة التي تربط إدارة المخاطر بالأداء المالي
54	المطلب الأول: علاقة إدارة المخاطر المالية بخلق القيمة
56	المطلب الثاني: علاقة الإفصاح بإدارة المخاطر
58	المطلب الثالث: دور المعلومات المحاسبية في قياس إدارة المخاطر وتقييم الأداء المالي
62	خلاصة الفصل
63	الفصل الثالث: دور إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي للبنوك
64	المبحث الأول: لمحة عن البنوك محل الدراسة.
63	المطلب الأول: أساليب إدارة المخاطر داخل البنوك

66	المطلب الثاني: أنواع البنوك التجارية.
69	المبحث الثاني: وظائف البنوك التجارية
69	المطلب الأول: الوظائف التقليدية:
70	المطلب الثاني: الوظائف الحديثة:
71	المبحث الثالث: المخاطر البنكية
71	المطلب الأول: أنواع المخاطر البنكية وأهداف إدارة المخاطر
72	المطلب الثاني: تقنيات وأساليب إدارة المخاطر وطرق مواجهتها.
74	خلاصة الفصل
75	الفصل الثالث: الدراسات و الخاتمة
80	المراجع
83	الملاحق

قائمة الجداول:

<u>رقم الجدول</u>	<u>عنوان الجدول</u>	<u>الصفحة</u>
1	التعثر المالي و العسر المالي	26

فهرس الأشكال:

<u>الصفحة</u>	<u>عنوان الشكل</u>	<u>رقم الشكل</u>
73	تقنيات وأساليب إدارة المخاطر	1

المقدمة

تتعرض المؤسسات الاقتصادية إلى تحديات كبيرة خلال تطوراتها وتوسع تتعرض المؤسسات الاقتصادية إلى تحديات كبيرة خلال تطوراتها وتوسع تتعرض المؤسسات الاقتصادية إلى تحديات كبيرة خلال تطوراتها وتوسع

كبيرة خلال تطوراتها و توسع نشاطها، إلا أن الإدارة تواجه تهديدات وحالة عدم التأكد المحيطة ببيئة المؤسسة، التي تخل باستقرارها عند ممارسة أعمالها، لذلك تلجأ للبحث عن طرق و أساليب لمواجهة هذه التهديدات باعتمادها على الأدوات التقنية و الكمية، حيث استوجب عليها تخصيص نظام متماسك للتحدي و تقليل من هذه التهديدات، هو ما يعرف بإدارة المخاطر التي تواجهها، و بالتالي البحث عن الأساليب المناسبة لمواجهتها، إدارة المخاطر مصطلح جديد فرع من إدارة التأمين المختصة بالمخاطر البحتة، و هي عبارة عن اختيارات تقنية التي سوف تستخدمها في قياس المخاطر التي تم التعرف عليها، و مع زيادة المنافسة و التطور التكنولوجي في بيئة الاعمال، يسمح بتعاظم الاخطار و تنوعها و استمرارها وهذا يؤكد من ضرورة إدارة الاخطار لضمان مكانة و تحقيق الأهداف المسطرة و تحسين الأداء المالي للمؤسسة، و لا يكون ذلك الا من خلال سبر الحسّن للأداء.

ويعتبر الأداء القاسم المشترك لجميع الجهود المبذولة من قبل الإدارة والموظفين، ومن خلال إيجاد الآليات والنماذج والنظريات الإدارية القادرة على جعل الأداء جيد لتتافس بين الموظفين والارتباط الإداري والتنظيمي، ويكون الأداء ناجح إذا فقط تحققت الأهداف المسطرة حسب اختلاف المعايير و المقاييس التي تعتمد عليها دراسة الأداء لكل المؤسسة، ويعد الأداء المالي أحد المحاور الأساسية لتقييم الأداء ومن خلال النتائج الموجهة لتحقيق الأهداف، يتم الوقوف على الأرباح المحققة مقارنة مع التكاليف وكذلك مقارنتها بالمؤسسات المنافسة بمعدل النمو لها، إن استخدام النبس و المؤشرات من الأمور الأكثر استعمالا في المؤسسات لأغراض تقييم و قياس الأداء و تحليل مركزها المالي، وهو ما يعبر عن رشدها في استغلال الموارد المختلفة بأقل التكاليف أصبح ينظر إلى إدارة المخاطر من منطرتين كعلم تعتمد على التحليل الواقعي لهيكل المخاطر و بالتالي الاستعانة بالنماذج القياسية و الحسابية.

وتعتبر إدارة المخاطر عنصرا مهما في المؤسسات الاقتصادية، بسبب دورها البارز الذي تقوم به في كشف المخاطر ومنع حدوثها ما أمكن، وكذلك تحديد مواطن الضعف والعمل على تصحيحها، مما يساعد على قيام نظام رقابة قوى

الذي يساعد بدوره في تحسين الأداء المالي، فكلما كان هناك إدارة مخاطر فعالة وجيدة في تحديد المخاطر التي تواجه المؤسسات وتقييمها لاجتتابها أو التخلص منها أو نقلها إلى أطراف أخرى يحسن ذلك في أدائها المالي. ويمكن القول إن معرفة جوهر المخاطر وتقييمها وإدارتها هي من العوامل الرئيسية في نجاح المؤسسات لتحقيق أهدافها، فإذا كان الدخول في المخاطرة هدفه الحصول على أرباح أعلى فإن عدم إدارة هذه المخاطر بطريقة علمية صحيحة قد يؤدي إلى فقدان العائدات والفشل مما يعيق تحقيق الأهداف المرجوة لهذه المؤسسة.

-مشكلة الدراسة:

يمكن طرح الإشكالية التالية: ماهي أهمية إدارة المخاطر المالية وكيف تساهم في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية للبنوك؟

ومن خلال الإشكالية تطرح التساؤلات الفرعي التالية:

- ما هو مفهوم ودور إدارة المخاطر المالية في البنوك؟
- فيما تتمثل أساسيات ومؤشرات تحسين الأداء المالي؟
- هل تعتمد البنوك على بنسبة كبيرة على إدارة المخاطر المالية كأسس لتحسين الأداء المالي؟
- ما مدى مساهمة إدارة المخاطر في تحسين الأداء المالي في البنوك؟
- كيف يمكن لإدارة المخاطر أن تكون ذات أهمية في تحسين الأداء المالي في البنوك؟

أهمية الدراسة:

تكمُن أهمية الدراسة كونها موضوع مهم وحساس في القطاع الاقتصادي، وترجع أهميته إلى أهمية قياس وتحليل المخاطر ومعرفة كيفية إدارتها من أجل رفع وتحسين الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، وتحقيق أكبر قدر ممكن من الربحية وكذا التحكم الجيد في المخاطر يزيد من قدرة المؤسسات الاقتصادية على الموازنة بين السيولة والربحية والمخاطر، ومعرفة نقاط الضعف والعمل على تصحيحها وكذا نقاط القوة والعمل على تدعيمها.

على ضوء ما سبق وبغية الإجابة على الإشكالية والتأكد من صحة الفرضيات المطروحة تتجلى لنا أهمية الموضوع في النقاط التالية:

- البحث عن أهمية إدارة المخاطر المالية في استخدام أساليبها للتحويل وللتقليل من المخاطر في المؤسسة الاقتصادية للبنوك، حيث نجد أغلب المؤسسات الاقتصادية ومنها البنوك تحرز تطور أو تقدماً ملحوظاً.
- التغيرات الاقتصادية والتذبذبات الاستراتيجية في الدولة التي تؤثر على استقرار المؤسسات الاقتصادية وبالأخص الأرباح.

- تأثير المخاطر المالية على الاداء المالي للمؤسسات الذي أدى إلى التأثير الكبير للرفع المالي والوضعية المالية للمؤسسة مما يعكس مدى فعالية إدارة المخاطر المالية وهل تؤدي إلى التحسين في الاداء المالي

-أهداف الدراسة-

تكمُن أهمية الدراسة كونها موضوع مهم وحساس في القطاع الاقتصادي، وترجع أهميته إلى أهمية قياس وتحليل المخاطر ومعرفة كيفية إدارتها من أجل رفع وتحسين الاداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، وتحقيق أكبر قدر ممكن من الربحية وكذا التحكم الجيد في المخاطر يزيد من قدرة المؤسسات الاقتصادية

على الموازنة بين السيولة والربحية والمخاطر ، ومعرفة نقاط الضعف والعمل على تصحيحها وكذا نقاط القوة والعمل على تدعيمها.

تتمثل أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

- التعرف على كيفية تطبيق إدارة فعالة في مواجهة المخاطر التي تواجه المؤسسة الاقتصادية للبنوك.
- التعرف على المخاطر وكيفية تقييم المخاطر في البنوك والتحكم فيها.
- الوقوف على أهم المؤشرات المستخدمة في قياس وتقييم مدى سلامة الأداء المالي، والتعرف على المؤشرات المستعملة لقياس المخاطر.
- إبراز أهمية ودور المخاطر المالية في تحوط وتقليل المخاطر داخل البنوك.
- إثراء البحوث الجامعية بدراسات تتعلق بإدارة المخاطر المالية وتبيان دورها وفعاليتها في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية للبنوك.

-تساؤلات الدراسة

- ما هو مفهوم ودور إدارة المخاطر المالية في البنوك؟
- فيما تتمثل أساسيات ومؤشرات تحسين الأداء المالي؟
- هل تعتمد البنوك على بنسبة كبيرة على إدارة المخاطر المالية كأسس لتحسين الأداء المالي؟
- ما مدى مساهمة إدارة المخاطر في تحسين الأداء المالي في البنوك؟
- كيف يمكن لإدارة المخاطر أن تكون ذات أهمية في تحسين الأداء المالي في البنوك؟

- فروض الدراسة

-إدارة المخاطر المالية هي تنظيم متكامل يهدف إلى مواجهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف من أجل تحقيق أهداف تحسين الأداء المالي للمؤسسة بفعالية وكفاءة.

-تتضمن أساسيات تحسين الأداء في استغلال الموارد المتاحة بأكثر كفاءة وفعالية وأقل تكاليف وذلك بالاستخدام الدقيق لكل المؤشرات المالية وغير المالية ومؤشرات الكفاءة والفعالية والجودة والإنتاجية والمنافسة، حسب حجم المؤسسة الاقتصادية ويكون التنبؤ بالمخاطر المالية بنسبة كبيرة إما الحد أو المجازفة وتبقي نسبة حسب الأهداف للمؤسسة.

-أن الإدارة الجيدة للمخاطر غير النظامية تساهم في زيادة العائدات، تخفيض التكاليف وتحسين أداء البنوك.

-الدراسات السابقة

- أطروحة دكتوراه في ميدان علوم الاقتصاد والتجارة وعلوم تسيير، فرع: علوم اقتصادية، تخصص: مالية، بنوك وتأمينات، بعنوان: قياس الأداء المالي للبنوك الإسلامية في ظل الأزمات المالية "دراسة مقارنة لبعض البنوك 2003-2013"، للطالبة: بوجلال أنفال، سنة 2015/2016، جامعة فرحات عباس، سطيف.

هدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم الأداء المالي للبنوك بصفة عامة ومؤشرات قياسه، وكذا قياس الأداء المالي للبنوك الإسلامية خلال فترات قبل وأثناء وبعد الأزمة، ومقارنة النتائج ببعضها البعض لإبراز نقاط القوة والضعف، وتقييم مدى تأثير الاداء المالي للبنوك الإسلامية بالأزمات المصرفية والمالية.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تأثرت البنوك الإسلامية تأثراً طفيفاً بالأزمة المالية العالمية.

- تأثرت البنوك الإسلامية الصغيرة بالأزمة المالية العالمية بشكل أكبر من البنوك الإسلامية الكبيرة.

- حققت البنوك الجزائرية أكبر مردودية مالية ابتداء من سنة 2008 ثم تليها البنوك القطرية، في

حين حققت البنوك البحرينية أقل مردودية مالية، حيث حققت خسارة أثناء وبعد الأزمة المالية.

• أطروحة ماجستير في ميدان علوم الاقتصاد والتجارة وعلوم تسيير، فرع: علوم اقتصادية،

تخصص استراتيجية مالية، بعنوان: استراتيجية إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية،

للطالبة: بروال نسيم، سنة 2010/2011 جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي.

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة التعرف إلى الطرق المساعدة على اختيار هيكل مالي الأمثل لاستثمارات

المؤسسة الاقتصادية للبنوك، وتحديد وتعريف المخاطر المالية التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة

الاقتصادية، وتبسيط الضوء على واقع الإدارة المالية في المؤسسة الاقتصادية للبنوك الجزائرية وذلك

بدراسة حالة مؤسسة ملينة

الأوراس، حيث يتم التعرف على المزايا التي يوفرها وضع استراتيجية الادارة المخاطر المالية في المؤسسة،

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أكدت الدراسة أن الاعتماد على التمويل الذاتي أو على القروض قصيرة الأجل فقط دون التوجه إلى

التمويل الطويل الأجل في تمويل الاستثمارات لا يجنب المؤسسة الكثير من المخاطر المالية بل يمكن

أن يؤدي بها إلى التوقف عن النشاط في حالة ما إذا تعرضت لخطر الإفلاس.

- هناك علاقة طردية بين زيادة المديونية وارتفاع الخطر، إلا أنه يمكن تحديد المستوى الأمثل لمديونية من خلال الحجم الذي يؤدي إلى تساوي الإضافة الحدية لموفورات الضريبية مع الإضافة الحدية لتكاليف الافلاس المحتملة.

- لا يمكن التخلص تماما من المخاطر التي تتعرض لها استثمارات البنوك ألا انها تجمع بين مخاطر الاستثمار المتأصلة فيه ومخاطر التمويل ولكن يمكن الاحتياط منها والحد من آثارها في حالة تحققها.

- يساعد تصنيف المخاطر إلى مخاطر حرجية ومخاطر ضعيفة على فعالية التحكم في المخاطر ألا أنها تسمح بتحديد الأولويات والتخصيص الأمثل للموارد المخصصة للتحكم في المخاطر.

• أطروحة ماجستير في تخصص المحاسبة، كمية الأعمال، بعنوان: دور لجان التدقيق في تحسين كفاءة التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر في شركات الكهرباء الأردنية، للطالبة: خمدون عودة الله عبد الله البطوش، سنة، 2015 جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

سعت هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي: تحديد مختلف المخاطر التي تواجه شركات الكهرباء الأردنية، وتوضيح دور لجان التدقيق في تحقيق المخاطر في شركة الكهرباء ودورها في تحسين كفاءة التدقيق الداخلي، ومعرفة المحددات التي تعيق مساهمة هذه اللجان في تحسين كفاءة التدقيق الداخلي، وبيان مدى عمق فهمهم في شركات الكهرباء الدرنية لواجباتها ومسؤولياتها وإظهار انعكاس هذا الفهم على قدرة الشركة لإدارة المخاطر.

وقد خلصت الدراسة إلى أنو يوجد علاقة مرتفعة بين كفاءة التدقيق الداخلي وبين قدرة شركات الكهرباء الأردنية لإدارة المخاطر، ويوجد علاقة مرتفعة بين دور لجان التدقيق وبين تحسين كفاءة التدقيق الداخلي

في شركات الكهرباء الأردنية، كما تبين وجود معوقات قد تحول دون تحسين كفاءة التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر في شركات الكهرباء الأردنية أيهما انخفاض عدد الحاصلين على شهادات مهنية في التدقيق، وانخفاض الحوافز المادية لاستقطاب الكفاءات.

- أطروحة ماجستير في تخصص المحاسبة، كمية الأعمال، بعنوان: تحميل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية، للطالب: مشعل جيز المطيري، الفصل الأول: 2010/2011، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى امتلاك مؤسسة البترول الكويتية لآليات والأساليب المناسبة في

أدائها المالي التي تؤهلها للقيام بواجباتها، إضافة إلى معرفة المعوقات التي تحول دون امتلاك تلك الآليات، وذلك بدراسة مقومات ومعايير الأداء المالي الجيد والتعرف على مدى تواجدها في المؤسسة الاقتصادية.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها ما يلي:

- وجود علاقة بين المؤهلات والخبرات الفنية التي يمتلكها الكادر المالي والمحاسبي العامل في مؤسسة البترول الكويتية وبين الأداء المالي.
- أن هناك علاقة بين التغيرات التي تطرأ على معايير الأداء وبين الأداء المالي في مؤسسة البترول الكويتية.
- أن هناك علاقة بين التحديث والتطوير التكنولوجي وبين الأداء المالي في مؤسسة البترول الكويتية.
- وجود علاقة بين التعليمات والقوانين المالية وبين الأداء المالي في مؤسسة البترول الكويتية.

حدود الدراسة:

يعتبر موضوع إدارة المخاطر في تحسين الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية موضوع واسع وللتحكم فيه تم تحديد:

- الحدود الموضوعية: اشتملت هذه الدراسة على تناول موضوع إدارة المخاطر وكذا الأداء المالي ومعرفة العلاقة التي تربطهما ببعضهما البعض في المؤسسة.
- الحدود المكانية: وتتمثل في المؤسسة الاقتصادية البنوك.
- الحدود الزمانية: القوائم المالية المتوفرة للبنوك السعودية.

-المنهجية وطرق البحث

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات استخدم المنهج الوصفي وذلك من خلال التعرف على مفاهيم المخاطر وإدارة المخاطر والأداء المالي، وكذا المنهج التحليلي من خلال إدارة المخاطر في المؤسسة محل الدراسة وأثر ذلك على أدائها المالي.

الفصل الأول

المقدمة:

تتعرض المؤسسات الاقتصادية إلى تحديات كبيرة خلال تطوراتها وتوسع نشاطاتها، إلا أن الإدارة تواجه تهديدات وحالة عدم التأكد المحيطة ببيئة المؤسسة، التي تخل باستقرارها عند ممارسة أعمالها، لذلك

تلجأ للبحث عن طرق وأساليب لمواجهة هذه التهديدات باعتمادها على الأدوات التقنية والكمية؛ حيث استوجب عليها تخصيص نظام متماسك للتحدي وتقليل من هذه التهديدات، هو ما يعرف بإدارة المخاطر المالية وبالأخص المتعمقة بالوضع المالية للمؤسسات الاقتصادية، ويتم استخدامها حسب أنواع المخاطر

التي تواجهها، وبالتالي البحث عن الأساليب المناسبة لمواجهتها؛ إدارة المخاطر مصطلح جديد فرع من إدارة

التأمين المختصة بالمخاطر البحتة وهي عبارة عن اختيارات تقنية التي سوف تستخدمها في قياس المخاطر التي تم التعرف عليها، ومع زيادة المنافسة والتطور التكنولوجي في بيئة الاعمال، يسمح بتعاظم الأخطار وتنوعها واستمرارها وهذا يؤكد من ضرورة إدارة الأخطار لضمان مكانة وتحقيق الاهداف المسطرة

وتحسين الاداء المالي للمؤسسة، ولا يكون ذلك إلا من خلال سير الحسن للأداء .

ويعتبر الأداء القاسم المشترك لجميع الجيود المبذولة من قبل الادارة والموظفين، ومن خلال إيجاد الآليات والنماذج والنظريات الإدارية القادرة على جعل الإداء جيد لتنافس بين الموظفين والارتباط الإداري والتنظيمي،

ويكون الأداء ناجح إذا وفقط تحققت الأهداف المسطرة حسب اختلاف المعايير والمقاييس التي تعتمد عليها

دراسة الأداء لكل المؤسسة، ويعد الأداء المالي احدى المحاور الاساسية لتقييم الاداء ومن خلال النتائج الموجهة لتحقيق الاهداف، يتم الوقوف على الأرباح المحققة مقارنة مع التكاليف، وكذلك مقارنتها بالمؤسسات

المنافسة بمعدل النمو لها، إن استخدام النسب والمؤشرات من الأمور الأكثر استعمال في المؤسسات لأغراض تقييم وقياس الأداء وتحميل مركزها المالي؛ وهو ما يعبر عن رشدها في استغلال الموارد المختلفة

بأقل التكاليف أصبحت جزء أساسي من الادارة الاستراتيجية والتخطيط الجيد لما تتوقعه في المستقبل؛
وعليه

أصبح ينظر إلى إدارة المخاطر من منظرتين كعمم تعتمد على التحميل الواقعي لهيكل المخاطر وبالتالي
الاستعانة بالنماذج القياسية والحسابية. كفن تتطلب اختبار النماذج المناسب ومحاولة تعميمه بنجاح.
ومن هنا يمكن طرح الاشكالية التالية: ما هي أهمية إدارة المخاطر المالية وكيف تساهم في تحسين
الأداء

المالي للمؤسسة الاقتصادية؟

ومن خلال الاشكالية التالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم ودور إدارة المخاطر المالية؟
- فيما تتمثل أساسيات ومؤشرات تحسين الأداء المالي؟
- هل تعتمد المؤسسة بنسبة كبيرة على إدارة المخاطر المالية كأسس لتحسين الأداء المالي؟

من خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى إدارة المخاطر بحيث يجب أن يتضمن ما يلي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمخاطر يضم كلا من تعريف المخاطر وتصنيفات المخاطر.

المبحث الثاني: خطوات عملية إدارة المخاطر يضم هذا المبحث تعريف إدارة المخاطر وأهدافها،

ومراحلها.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة لإدارة المخاطر

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمخاطر

تحيط بالمؤسسة مجموعة من المخاطر التي يمكن أن تعيق نجاحها، خاصة في الوقت الراهن

الذي يتميز بالتسارع، التكنولوجيا المتطورة والمنافسة الشديدة فأى خطأ يكلف الكثير.

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى تعريف الخطر ومختلف تصنيفاته.

المطلب الأول: تعريف الخطر

سيتم التعرف في هذا المطلب على تعريف الخطر، والتعرض لبعض المصطلحات التي لها علاقة

بالخطر، والفرق بينه وبين المجازفة والمخاطرة.

الفرع الأول: تعريف الخطر

تم تعريف المخطر بعدة تعريفات يتم حصرها فيما يلي:

- المخاطرة: هي احتمال الخسائر نتيجة أحداث مثل تغيرات في أسعار السوق، وأحداث قليلة

احتمال

الحدوث ولكنها قد يترتب عليها خسارة عالية مزعجة بشكل خاص بسبب أنها لا تكون متوقعة في

الغالب، بمعنى أن المخاطر هي التغيرات المحتملة للعوائد.

- المخاطر هي أحداث غير مرئية Unlooked وغير مرغوبة Unwanted في المستقبل.

- أيضا يمكن تعريف المخطر بأنه احتمال عدم تحقيق إهداف الربحية، إذ من المؤكد أن مفهوم

المخطر يرتبط بقوة مخاطر وتأثير العوائد المستقبلية، من هنا يمكن إبراز المحتوى الجوهرى لمخطر

المنظمة في انحراف ربحيتها أو عوائدها، هكذا هو الخطر يظهر كسبب مثير ومحرك لنتائج أكثر 1 أو

أقل إصابة مأساوية في حياة المنظمة.

- الخطر أيضا هو تأثير عدم اليقين على تحقيق الأهداف، أي احتمال وجود انحراف إيجابي أو

سلبي

عن التوقعات؛

ومن خلال استقراء التعاريف السابقة يمكن صياغة تعريف الخطر بالشكل التالي: الخطر هو

احتمال تحقيق نتائج غير متوافقة مع النتائج المرجوة.

نشأة إدارة المخاطر كمصطلح في أوائل الخمسينيات في القطاع المالي، وكان ذلك في منشورات هارفارد بيزنس ريفيو عام 1956 حيث حث في ذلك الوقت على فكرة ثورية، وهي على أن يكون هناك شخصا مسئول عن إدارة المخاطر البحتة داخل المؤسسة، ومع موكبه التغيرات في الاستثمار الرأسمالي في الصناعات الأخرى، تم عقد مشترو التأمين ملتقى غير رسمي بوسطن عام 1929 لمناقشة الاهتمامات المشتركة، وخصص لهم قسم من طرف الرابطة الأمريكية سنة 1931 تابع ليا، وفي عام 1932 تم تنظيم مشترو التأمين في نيويورك ليصبح معيد أبحاث المخاطرة، وفي سنة 1950 تم إنشاء رابطة ثم تحولت إلى الجمعية الأمريكية لإدارة التأمين.

أن إدارة المخاطر مستمدة جذورها من إدارة التأمين، إلا أن إدارة المخاطر في الواقع ظهرت بحدوث تحول في الفلسفة، مما أدى إلى حدوث تغيير في الاتجاهات نحو التأمين، وبالنسبة لمدير التأمين يعتبر التأمين دائما المدخل المعياري لمتعامل مع المخاطر، وكان ينظر إليه على أساس قاعدة مقبولة أو منهج قياسي للتعامل مع المخاطر، أما الاحتفاظ كان ينظر إليه على أساس إنه الاستثناء لهذه القاعدة، وكانت هذه الأخيرة تنتظر مبادئ علم الإدارة .

حيث قام معيد التأمين الأمريكي بوضع برنامج تعليمي في إدارة المخاطر يتضمن سلسلة من الامتحانات حيث يتحصل الناجحون على دبلوم في هذه الأخيرة، وتغيير المنهج الدراسي سنة 1973 لهذا البرنامج ويطلق على هذا الناجح اسم زميل إدارة المخاطر.

أن المفاهيم التي تم تطبيقها في المدارس الأكاديمية والشركات من خلال اندماج وتنسيق بين النظرية المالية وتطبيقات الهندسة في البرامج العسكرية والفضائية، ويعتبر هذا الاندماج هو بارة إدارة المخاطر.¹

الفرع الثاني: مصطلحات لها علاقة بمفهوم الخطر

نظرا لأن مصطلح عدم التأكد غالبا ما يستخدم متصلا بمصطلح المخاطرة (وفي بعض الأحيان بدل بعضهم) يبدو من المناسب شرح العلاقة بين المفهومين.

عدم التأكد Incertitude: هي نقص في معرفة المستقبل، إن عدم التأكد يتضمن حدوث الجيد والسيئ مثلا تقبل المستهلك لبعض السمع قد يفوق كثيرا كل التوقعات المتفائلة وقد يكون العكس. كما يعرف البعض الآخر عدم التأكد على "أنه حالة ذهنية تتميز بالشك بناءا على انعدام المعرفة بما سيحدث أو لا يحدث في المستقبل وهو عكس التأكد الذي هو اقتناع أو يقين بشأن موقف معين. إذن عدم التأكد هو رد سيكولوجي لغياب المعرفة بالمستقبل ويخلق وجود المخاطرة ظرف أو مجموعة من الظروف التي يوجد فيها احتمال حدوث الخسارة. لذلك يكون دائما القرار الجيد هو القرار الذي يكون فعال في تجنب المخاطرة.

¹ طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر أفراد إدارة شركات بنوك، عين شمس الإسكندرية، 2003، ص ص 46-47

التهديدات Menaces: هي المخاطر التي تنتج عن سلوك الآخرين مثلاً يمكن أن يكون دخول منافس إلى السوق يقلل الربح، هذا يسمى تهديد يلاحظ بأن تأثير الربحية يمكن توقعه لكن سلوك معين للمنافس لا يمكن التنبؤ به بصورة أكيدة.

- إن عمليات إدارة المخاطر ضمن التخطيط الاستراتيجي تبدأ بعملية التشخيص ثم التقييم للأشياء التي يمكن أن تحدث بصورة خاطئة.
- إن وجود المخاطر تعني وجود عدم التأكد ولكن وجود عدم التأكد ليس بالضرورة يعني وجود المخاطرة.

الفرع الثالث: الاختلاف بين الخطر والمجازفة والمخاطرة

وفي هذا السياق لابد من الإشارة إلى وجود اختلاف بين الخطر والمجازفة والمخاطرة فهي مصطلحات مرتبطة فيما بينها، إلا أن هناك اختلاف في مفهوم كل منها حيث:

الخطر: هو مسبب الخسارة، مثل خطر انخفاض الأسعار (فهو يمثل مصدر المخاطرة).

المجازفة: هي التي تزيد من إمكانية فرص نشوء خسارة أكبر لمخطر.

المخاطرة: هي اختيار وليس مصير، تعبر عن خسارة متوقعة لقرار في ظل حدث معين (النتيجة المحتملة الناتجة عن الخطر).

المطلب الثاني: تصنيفات المخاطر

هناك العديد من تصنيفات المخاطر من أهمها المخاطر النظامية والمخاطر غير النظامية يتم ذكرها كالتالي:

الفرع الاول: المخاطر النظامية

المخاطر النظامية: وهي المخاطر العامة التي تسري على الاستثمار في السوق، وتنشأ عن البيئة التي تتعمق بالنشاط الاقتصادي وبالنظام المالي العام ومن أمثلتها ما يلي:

(1) مخاطر التضخم والكساد: تؤدي هذه المخاطر الى انخفاض القيمة الحقيقية للموجودات والأصول الاستثمارية بسبب انخفاض قوتها الشرائية.

(2) مخاطر أسعار الفائدة: وهي المخاطر التي تكمن في التغيرات المحتملة لأسعار الفائدة ارتفاعا وانخفاضا وبالتالي فإن اختيار الأدوات الاستثمارية تتأثر بهذه التغيرات.

(3) مخاطر أسعار الصرف: وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة التقلبات والتغيرات العكسية المحتملة في أسعار صرف العملات أو في المراكز المحتفظ بها من تلك العملات.

(4) المخاطر السياسية والمالية والاقتصادية: وهي المخاطر المرتبطة بالأوضاع السياسية والمالية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في البلد الذي تزاوّل المؤسسة نشاطها فيه.

الفرع الثاني: المخاطر غير النظامية

المخاطر غير النظامية أو غير المنتظمة "الخاصة" تواجه منشأة معينة، نتيجة لخصائص وظروف تلك المنشأة، ويشير فرانسيس (Francis 1986) إلى أنو في مقدمة المنشآت التي تتسم بانخفاض نسبة المخاطر المنتظمة، وارتفاع المخاطر غير المنتظمة، تلك المنشآت التي تنتج سمعا غير معمرة، ففي مثل هذه المنشآت يكون الارتباط ضعيف بين كل من المبيعات والأرباح وأسعار الأسهم وبين المستوى العام للنشاط الاقتصادي.

وأهم المخاطر غير النظامية ما يلي:

1) المخاطر المالية: تتعرض الشركات بسبب اعتماد الإدارة على مصادر التمويل المقرضة في

هيكل تمويلها، فكلما زاد اعتماد الإدارة على القروض كلما تعرضت الإدارة إلى مخاطر إضافية متمثلة باحتمال عدم القدرة على سداد أصل القروض، أو فائدتها، أو الاثنين معا وهذه المخاطر الإضافية تسمى بالمخاطر المالية والأصل في هذه المخاطر ليس الاقتراض في حد ذاته وإنما احتمال انخفاض مستويات التدفقات النقدية المتوقع تحقيقها دون مستوى الفائدة التي تلتزم الإدارة بتسديدها -هذه الفائدة التي تمثل تكلفة ثابتة- مما يعني أن الشركة ليست لديها القدرة على خدمة ديونها، من هنا فإن المخاطر المالية ناتجة عن التذبذب في صافي الربح قبل الضريبة أي التذبذب في العائد المتاح للملاك (حملة الأسهم العادية) بسبب استخدامها مصادر التمويل ذات التكلفة الثابتة المتمثلة في فوائد القروض وتوزيعات الأسهم الممتازة، فالمنشأة التي تتحمل قدرا كبيرا من التكاليف الثابتة تتعرض لتغيير بمعدل أكبر في العائد المتاح للملاك نتيجة تغير بمعدل أقل في صافي العمليات، وذلك مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، ويطلق على هذه الظاهرة بالرفع المالي، وكما هو الحال بالنسبة للتكاليف الثابتة للأعمال التي تسبب الرفع التشغيلي.

وأن إدارة المخاطرة المالية تتضمن القيام بالأنشطة الخاصة بتحديد المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة، وقياسها، والتعامل مع مسبباتها، والآثار المترتبة عليها، وأن الغرض الرئيسي لإدارة المخاطر يتمثل في تمكين المؤسسة من التطور وتحقيق أهدافها بشكل أكثر فعالية وكفاءة.²

2) المخاطر التشغيلية: عرفت لجنة بازل للرقابة المصرفية المخاطر التشغيلية بأنها: مخاطر الخسارة

الناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية، والأشخاص والأنظمة أو من أحداث خارجية. ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية، لكنه لا يشمل المخاطر الاستراتيجية والسمعة، المخاطر التشغيلية هي المخاطر الناجمة عن ضعف الرقابة الداخلية أو ضعف الأشخاص والأنظمة أو حدوث ظروف خارجية،

² شاهين عكاب سالم، المخاطر المالية، دار الموارد للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2010 ص ص 17-19

فالمخاطر الناجمة عن عدم كفاية أنظمة المعلومات، الفشل التقني، مخالفة أنظمة الرقابة، الاختلاس، كوارث طبيعية جميعها خسائر متوقعة، وتشمل المخاطر التشغيلية عددا غير محدود من المخاطر، لذا على الإدارة وضع تعريف واضح فيما يخص مخاطر التشغيل، وقد حددت لجنة بازل سبع فئات من المخاطر التشغيلية المرتبطة مع ما يلي:

أ- الاحتيال الداخلي: وهو الفعل الذي يهدف إلى الاحتيال، اختلاس الممتلكات أو التحايل على الأنظمة والقانون أو سياسة الشركة، باستثناء تنوع الأنشطة التي تنطوي على طرف داخلي واحد على الأقل.

ب- الاحتيال الخارجي: وهو الفعل الذي يهدف إلى الاحتيال، اختلاس الممتلكات أو التحايل على القانون من قبل طرف ثالث.

ج- ممارسات التوظيف وأمن وسلامة مكان العمل: وهو فعل يتعارض مع قوانين العمل أو الصحة أو السلامة أو اتفاقات دفع مطالبات دعاوي الإصابة الشخصية أو من أحداث التمييز والاختلاف.

د- ممارسات الأعمال التجارية، العملاء، المنتجات: وهو فشل غير مقصود أو إهمال الوفاء بالتزام المهنية لعميل معين (بما في ذلك شرط الائتمانية ومدى ملائمتها) أو من الطبيعة أو تصميم المنتج.

هـ- الأضرار التي لحقت بالأصول المادية: وهي الخسارة أو الضرر على الأصول المادية من كوارث الطبيعة أو أحداث أخرى.

و- تعطيل الأعمال وفشل النظام: وهو ناتج عن أي تعطل في العمل أو فشل نظام معين.

ز- التنفيذ، والتسليم، وإدارة العمليات: هي فشل معالجة المعاملات أو إدارة العملية من العلاقات مع الأطراف التجارية والبايعين.

3) مخاطر الإفلاس: يجب التفريق أولاً بين التعثر والفشل، فالتعثر هو عملية وحالة، فمن حيث أنه عملية فهو ليس نتيجة اللحظة، ولكن ناجم عن العديد من الأسباب التي تفاعلت وتتفاعل عبر مراحل زمنية تطول أو تقصر وتؤدي إلى "حالة" التي عملياً المشروع من عدم قدرته على سداد التزاماته والحصول على التزامات جديدة. لذلك يعرف التعثر المالي بأنه اختلال يواجه المشروع نتيجة قصور موارده وإمكانياته عن الوفاء بالتزاماته في الأجل القصير. وأيضاً يجب التفريق بين التعثر والعسر المالي فالأخير يقصد به عدم القدرة على سداد التزامات المالية والتي استحققت فعلاً أو سوف تستحق في الأجل القصير. ويمكن إبراز الفرق بين التعثر والعسر المالي بالجدول التالي:

التعثر المالي	العسر المالي
نقص العوائد	التوقف الكلي على سداد الالتزامات
عدم القدرة على سداد الالتزامات	الإفلاس و توقف النشاط

أما الفشل في المشروعات فهو أحد مفهومين، أحدهما اقتصادي والآخر مالي، إذ ينصب الأول على قياس النجاح أو الفشل اعتماداً على مقدار العائد على رأس المال. ويعد المشروع فاشلاً عند عجزه عند تحقيق عائد مناسب على رأس المال المستثمر، والذي يتناسب مع المخاطر المتوقعة، ويؤشر الثاني على عدم قدرة المشروع على تسديد التزاماته المستحقة في مواعيدها المقررة.

ويشير دان وبراد ستريت (bradstreet & Dun) بأن الفشل يحدث عندما تكون هناك عمليات أو أعمال لمشروع يتبعها تنازل عن الممتلكات أو الموجودات لصالح الدائنين، الانسحاب وترك التزامات على المشروع غير مدفوعة. ويرى الأنصاري أن الإفلاس هو نتيجة لعدم مقدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته وتوالي الخسائر التي يحققها وضياح رأسماله، وبالتالي فإن الدائنين يقومون بتقديم طلب إلى المحكمة

بإفلاس المشروع نتيجة لتوقفه عن الدفع. وهناك خمس مراحل ممكن أن تقود إلى فشل الأعمال وإفلاسها وينقسم الإفلاس إلى نوعين:

النوع الأول طوعي (bankruptcy voluntary): أي عندما يبدأ المشروع المفلس بتقديم طلب إلى المحكمة بإشهار إفلاسه واتخاذ الإجراءات اللازمة. واحتمال الإفلاس الطوعي يزيد مع ارتفاع مستويات السيولة النقدية، وانخفاض الضغط، وعقد أي دين مضمون.

النوع الثاني غير طوعي (bankruptcy involuntary): وهذه الحالة تحدث عندما يضغط الدائنون على المدراء لتقديم طلب إلى المحكمة.

وهناك نوعين من الفشل المالي هما: الأول هو حالة عدم كفاية السيولة، ويقصد بذلك عدم قدرة المشروع على سداد الديون والفوائد المستحقة الدفع وهو ما قد يحدث حتى ولو كانت الأصول تزيد على قيمة الخصوم.

الثاني: هو حالة الإعسار المالي، ويقصد بزيادة الالتزامات المستحقة للغير (الخصوم) عن قيمة أصول المشروع، وهذا الأمر يحدث بغض النظر عن مستوى السيولة، إن نماذج التنبؤ بالفشل تساعد على معرفة أسباب الفشل وفهم أفضل لعمليات المشروعات، وهناك خمسة أصناف من النسب يعتمد عليها في ذلك هي (السيولة، الربحية، نسبة النشاط، الرافعة المالية، القدرة على الإيفاء).³

المبحث الثاني: ماهي إدارة المخاطر

إدارة المخاطر بمثابة رحلة مثيرة في عالم الاحتمالات والتوقعات أثناء إدارة المشاريع، حيث تحاول استشراف المستقبل ورؤية ما لا يراه الآخرون. ثم إن إدارة المخاطر هي فن اتخاذ القرارات الصحيحة في

³ مسعود درواسي، ضيف الله محمد الهادي، حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، ملتقى وطني يومي 06-07 ماي، 2012، جامعة محمد خيضر بسكرة، كمية العموم الاقتصادية التجارية وعموم التسيير، عنوان المداخلة: فعالية أداء المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي الإداري، لم يتم ذكر الصفحة.

الوقت المناسب، وتحويل التحديات إلى فرص للنمو والتطور. فقبل أن تبدأ مغامرتك في تسلق قمم جبال السروات، تحتاج إلى التفكير في كل الطوارئ التي قد تعترض طريقك: الحر الشديد، المرض الطارئ، شح الموارد لأي سبب كان.

عندئذ تبدأ في "إدارة مخاطر رحلة التسلق"، فتحدد ما هي المخاطر المحتملة، وتقيم مدى خطورتها، وتضع خطة للتعامل معها. وهذا بالضبط ما يحدث في إدارة المخاطر في عالم الأعمال والمشاريع.⁴

المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر

- إدارة مخاطر المؤسسة هو مجموعة من المبادئ والإجراءات التي تساعد المنظمة على إدارة المخاطر المتوقعة حتى تتمكن من تحقيق أهدافها بنجاح. وبهذا المعنى، فإن حلول إدارة المخاطر تقوم بأمرين: حماية المؤسسة من الأذى وخلق الفرص لتحسين أداء الأعمال. تساعد إدارة المخاطر بشكل صحيح على تمكين استمرارية الأعمال.
- المخاطرة تعبير يشير إلى خطر مستقبلي محتمل ناجم عن إجراء عمل ما. أي أن مفهوم المخاطرة يركز على النواحي السلبية المترتبة على القيام بذلك الفعل. من منطلق آخر يمكن النظر للمخاطرة على أنها فرصة يمكن أن تأتي بنواحي إيجابية.
- هي عملية مستمرة من اتخاذ وتنفيذ القرارات التي من شأنها أن تقلل إلى حد مقبول من تأثير أو حالة عدم التأكد المتعمقة بالتعرض للمخاطر التي لها تأثير على المنشأة، بمعنى آخر هي الميل الطبيعي للمنظمة باتجاه الموازنة بين الفرص والتهديدات.

المطلب الثاني: أهداف إدارة المخاطر

⁴ عبدلي لطيفة، دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته "سعيدة"، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، السنة الجامعية: 2011/2012، ص: 02.

- الهدف من إدارة المخاطر هو التحكم في المخاطر. وعندما يتم تحديد المخاطر المحتملة وقياسها ومراقبتها، فإن الهدف النهائي هو معرفة طرق التعامل مع تلك المخاطر أو التحكم فيها. في تقييم ما إذا كان الخطر يستحق إنفاق الوقت والمال عليه.
- وأن الهدف من عملية تقييم المخاطر هو تقييم المخاطر، ثم إزالة تلك المخاطر أو تقليل مستوى خطورتها عن طريق إضافة تدابير التحكم، حسب الضرورة. ومن خلال القيام بذلك، تكون قد أنشأت مكان عمل أكثر أمانًا وصحة.
- تحديد المخاطر المحتملة. تقدير احتمالية حدوثها. دراسة العوامل المسببة لها والآثار المترتبة عليها. تقدير الكلفة اللازمة لتجنب المخاطر والحد من آثارها.

المطلب الثالث: خطوات أو مراحل إدارة المخاطر

إن القول بأن إدارة المخاطر تمثل منهجاً أو مدخلاً علمياً للتعامل مع المخاطر يوحي ضمناً بأن العملية تتضمن سلسلة منطقية من الخطوات، يمكن توضيحها كالتالي:

1) تحديد الأهداف

إن أول خطوة في كيفية إدارة المخاطر هي تحديد الأهداف وتحديد احتياجات المنشأة من برامج إدارة المخاطر، حيث تهدف إدارة المخاطر إلى الحصول على أقصى عائد ممكن مقابل النفقات التي تكبدها لتنفيذ البرنامج الذي وضعته ومراجعة هذا البرنامج في ضوء الأهداف المحددة مسبقاً، وعلى الرغم من أهمية عنصر التكلفة في تصميم أي نظام لإدارة المخاطر فإن هذا المعيار يجب أن يأتي في المرتبة التالية بالنسبة لأهدافها الحقيقية، فأى تقصير في تصميم النظام من ناحية التكلفة سوف يترتب عليها خسائر مالية قد تفوق الوفرة في التكلفة، وبذلك يجب أن يكون الهدف منها هو المحافظة على استمرارية المنشأة وكذلك يجب على القائمين على إعداد برنامجها العمل على:

أ. تجنب الأخطار المدمرة أو الخسائر الضخمة ومحاولة تغطيتها بالكامل بهدف حماية المنشأة من الإفلاس.

ب. حماية العاملين بالمنشأة من أخطار الأشخاص مثل الحوادث، إصابات العمل، الوفاة، المرض، والتي قد تؤثر على إنتاجية المنشأة.

(2) اكتشاف وتحديد المخاطر

حيث يتم دراسة أوجه النشاط المختلفة من إنتاج وتخزين وتسويق و شراء وبيع، وتدريب العاملين على كيفية اكتشاف المخاطر التي تتعرض لها المنشأة سواء كانت أخطار قابلة للتأمين أو غير قابلة للتأمين ويمكن تحقيق هذه المهمة عن طريق وجود علاقات وثيقة بين إدارة المخاطر والإدارات الأخرى في المنشأة بضمن حصولها على ما تطلبه من بيانات ومعلومات تتعمق بنواحي النشاط في المنشأة، حيث يتوقف اتخاذ قرارات إدارة المخاطر فيما يتعلق بالمخاطر التي تتعرض لها المنشأة على قدرتها على اكتشاف وحصر الأخطار الخاصة بأنشطة المنشأة الحال والمتوقعة، وهذا يتطلب منها أن تتولى بعناية ودراسة أوجه نشاط المنشأة وطبيعة العمليات التي تقوم بها، بالإضافة إلى ما تتضمنه خطط الإدارة من التوسع أو استحداث أنشطة أخرى أو القيام بتغييرات ذات أبعاد وتأثيرات على الأنشطة الحالية، ويمكن للقائمين على تصميم برنامج إدارة المخاطر التحقق من تحديد وحصر المخاطر المراد تغطيتها بالوسائل الآتية:

(1) الاطلاع على ما تنشره شركات التأمين بخصوص المخاطر المختلفة التي تتعرض لها المنشآت، والتغطيات المناسبة التي توفرها وثائق التأمين التي تصدرها هذه الشركات.

(2) إعداد قوائم تحميل المخاطر التي تتعرض لها المنشأة، وطرحها على العاملين في شكل قوائم استقصاء تتضمن عددا من الاسئلة تطرح على المديرين والعاملين في الإدارات والاقسام المختلفة.

(3) استخدام أساليب تحميل النظم وتحميل مراحل الإنتاج في المنشأة.

(4) القوائم المالية والحسابات الختامية.

(5) التفنّيش على الأقسام والإدارات بالمنشأة.

(6) استخدام جميع الطرق السابقة للتحقق وحصر المخاطر التي تتعرض لها المنشأة.

وتعتبر مرحلة تحديد وحصر المخاطر المعرض لها المشروع من أهم وأصعب المراحل لتنفيذ برنامج إدارة المخاطر.⁵

(3) تقييم الأخطار وتصنيفها

على إدارة المخاطر تقييم هذه المخاطر التي تم اكتشافها وتحديدّها، ويقصد بتقييم المخاطر قياس احتمال وقوع الخطر (معدل تكرار الخطر) وكذلك قياس شدة الخسارة المادية المحتملة الناتجة عن وقوع الخطر، وبذلك يتوجب على القائمين على تصميم برنامج إدارة المخاطر ضرورة التمييز بين المخاطر المختلفة التي تتعرض لها المنشأة من حيث الأهمية ودرجة الخطورة، وفي ضوء ذلك يتم تقسيم الأخطار التي تتعرض لها المنشأة إلى ثلاثة أنواع وهي:

أ- المخاطر الجسيمة (المخاطر المدمرة أو الحرجة): وهي المخاطر التي يترتب على تحقيقها توقف المنشأة نهائياً عن العمل وإعلان إفلاسه مثل حوادث الانفجارات والحريق.

⁵ د النور كتمي، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة البناء لمجنوب الشرقي ورقمة est-s-Eco للفترة الممتدة من 01 أبريل 2018 إلى 01 ماي 2018، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثاني، جامعة قاصدي مرباح ورقمة، كمية العموم الاقتصادية والتجارية وعموم التسيير، السنة الجامعية: 2017/2018، ص: 11.

ب-المخاطر المتوسطة: وهي المخاطر التي يترتب على تحقيقها اقتراض المنشأة من المؤسسات المالية بهدف تغطية الخسائر المالية والمحافظة على استمرارية المنشأة، مثل الاختلاس، خيانة الأمانة، حريق صغير.

ج- المخاطر الصغيرة (المخاطر الثانوية): وهي المخاطر التي يترتب على تحقيقها خسائر مالية يمكن العمل على تغطيتها من الإيرادات الدورية للمنشأة، كما يمكن تأجيل تغطية هذه الخسائر دون التأثير على استمرارية المنشأة مثل التلف الجزئي، السرقة، حريق بسيط.

4) دراسة وتحليل السياسات والأساليب المختلفة لإدارة المخاطر

بعد أن يتم تحديد المخاطر واكتشافها ثم تقييم وقياس هذه المخاطر تأتي مرحلة تحميل السياسات والوسائل المناسبة لمواجهة المخاطر، حيث يقوم المدير بالدراسة والمفاضلة بين الطرق المختلفة بهدف اختيار الطريقة المناسبة لتغطية المخاطر التي تتعرض لها المنشأة، ومن الطرق المتاحة أمام مدير الخطر لمواجهة المخاطر أو مواجهة الخسائر المترتبة على تحقيقها.

أ-الاحتفاظ: أو ما يعرف أحيانا بتحمل الخطر وبموجبها فإن الشركة تتحمل النتائج المالية المباشرة للخسائر التي تتعرض لها، أما مصدر تمويل الخسائر فإنه قد يكون من الموارد الداخلية للشركة أو عن طريق تسهيلات ائتمانية من المصارف. (لعدم معرفة مدير الخطر بوجود مصدر الخطر) يخطط لتقنيات مختلفة بهذا الشأن، وهذه قد تأخذ شكل رصد مبالغ معينة لمجابهة الخسائر تماما مثلما يوضع رصيد محاسبي للاندثار، أو يتم اللجوء إلى تأسيس شركة تأمين مقبوضة.

ب-تحويل الخطر: ينصب بالدرجة الأولى على تحويل العبء المالي لمخطر لشركة التأمين وهو الأكثر شيوعا، وفيما عدا وثائق التأمين التقليدية لتمويل الخطر، برزت وسائل جديدة تندرج تحت عنوان بدائل لتحويل الخطر بعضها يستفيد من تقنيات الأسواق المالية والمصرفية لمجابهة الصدمات

غير المتوقعة والتخفيف من آثارها، وتتوفر مخاطر لا تتمتع بالمواصفات المطلوبة لتكون قائمة للتأمين ومنها مخاطر المضاربة على الرغم من بروز ميل في السنوات الأخيرة لتوسيع دائرة إدارة المخاطر لتشمل هذه المخاطر وغيرها، والاستعانة بتقنيات مالية جديدة للتحوط من آثارها.

ج- تخفيض الخطر: الخطوة الأولى في برنامج السيطرة على الخسائر هي عن طريق التخفيض ويجب التأكد أن مستوى الخطر في أدنى صورة، وتخفيض الخسائر يتحقق قبل وبعد الحادث التخفيض قبل الحادث: ويشمل كافة الخطوات التي يعتقد مدير الخطر كافية عند تحديد الخطر وقبل وقوع أية خسارة فالتعميمات قبل البدء بالعمليات التشغيلية أو تنفيذ أية عملية قد تشكل تقليل الخسائر قبل وقوعها، فالمنتج يتقادى الخطر الذي يلحقه العميل ذاته بالمنشأة ولذلك فإنو يصدر تعليمات على أمل تجنب مثل هذا الحدث ولسوء الحظ وفي معظم الحالات التي يقوم قسم إدارة الخطر بالخطوات اللازمة التي تسبق وقوع الخطر، وبالتالي مجال تقليل الخطر قبل وقوعه محدود جداً، و الأسلوب الصحيح هو أن يكون مدير الخطر أحد أعضاء فريق عمل (مجموعة من المدراء) التي تدرس كافة المقترحات، وهذا يعتمد على فلسفة المنشأة تجاه إدارة الخطر ولكن هناك قيود مؤثرة تحل محل تأثير إدارة الخطر إذا لم يشارك مدير الخطر في المراحل الأولى لبرامج المنشأة.

د- التجزئة والتنويع: يقصد بسياسة التجزئة والتنويع كأسلوب لمواجهة الخطر أن تتم تجزئة الشيء المعرض للخطر بشكل يضمن عدم تعرض جميع الأجزاء في وقت واحد لتحقق مسبب الخطر، ويشترط لتطبيق هذه السياسة وجود نوعين من الشروط:

أ- شروط فنية: تتمثل في إمكانية تجزئة الشيء المعرض لمخطر.

ب- شروط مالية: وتتمثل في وجود مقدرة مالية يمكن مدير الخطر من مواجهة أية خسائر فور حدوثها.

5) اختيار السياسة أو الأسلوب المناسب لمواجهة الخطر

بعد أن يتم تحميل وتصنيف وتقييم المخاطر ثم دراسة وتحليل الطرق والأساليب المختلفة لمعامل معها تأتي مرحلة اختيار أنسب وسيلة لإدارة هذه المخاطر وكيفية التعامل معها، ويتم ذلك في ضوء تقييم وقياس المخاطر من خلال محورين أساسيين هما: معدل تكرار الخطر أو الخسارة وشدة الخسارة الناتجة عن تحقق الخطر.

(6) تنفيذ القرار المختار

بعد الخطوات السابقة فإنه يتم تنفيذ القرار المتخذ، فإذا استقر الرأي على اختيار وسائل التحكم في الخطر (وسائل الوقاية والمنع) فإنه يجب التخطيط والتصميم لبرامج الوقاية من وقوع الخطر وتنفيذها بدرجة عالية من الدقة، أما إذا استقر الرأي على نقل الخطر إلى شركة التأمين فإنه يجب دراسة جميع الظروف المحيطة بالمؤمن، واختيار شركة التأمين المناسبة بما يكفل الحصول على أفضل تغطية ممكنة بأقل تكلفة ممكنة.

(7) مراجعة وتقييم برنامج إدارة المخاطر

يحتاج برنامج إدارة المخاطر إلى المراجعة والتقييم الدوري نتيجة احتمال ظهور أخطار جديدة والرغبة في التغطية أو اكتشاف أخطاء في النظام الحالي بهدف تصحيحها في الوقت المناسب، ويمكن الاعتماد على بعض القواعد والأسس في تصميم برنامج إدارة المخاطر كما يلي:

أ- **عدم المخاطرة بأكثر من القدرة على التحمل الخسارة:** تفيد هذه القاعدة في تحديد حجم الخسارة الممكن تحملها وتشجع على نقل الخطر إذا زاد عن حد معين، كما تفيد هذه القاعدة في تحديد أي الطرق يمكن اللجوء إليها في الوقت المناسب.

ب- ضرورة أخذ كافة الظروف الطارئة في الحسبان: إن تحديد الطريقة المثلى لإدارة المخاطر يقتضي بضرورة معرفة احتمال تحقق الخطر وأقصى خسارة محتملة يمكن أن تلحق بالشيء المعرض للخطر وأخذ ذلك في الحسبان.

ج- وجوب عدم المخاطرة بالكثير من أجل القليل: يتوجب على القائمين على إدارة المخاطر عدم المخاطرة بإمكانية تحمل خسارة مالية نتيجة مخاطر يحتمل تحقيقها مقابل توفير تكاليف نقل الخطر، ولذلك فإن هذه القاعدة تقي في اتجاهين هما: الاتجاه الأول يجب عدم الاحتفاظ بالخطر عندما تكون الخسارة المالية المتوقعة كبيرة بالمقارنة بتكلفة نقل الخطر، أما الاتجاه الثاني يجب الاحتفاظ بالخطر عندما تكون الخسارة المالية المتوقعة صغيرة بالمقارنة بتكلفة نقل الخطر التي يحصل عليها المؤمن في حالة نقل الخطر إليه.

⁶ المبحث الثالث: النظريات المفسرة لإدارة المخاطر

سيتم في هذا المبحث ذكر أهم النظريات المفسرة لإدارة المخاطر.

المطلب الأول: نظرية مود يغمياني وميمر (Miller & Modigliani)

تقوم هذه النظرية على ما يسمى بنظرية أرباح الاستغلال التي تولد عنها أعمال كبل من حيث نميز هنا مرحلتين في تصور هذا النموذج الذي يعتمد على نظرية السوق المالي البحث، لذلك تسمى نظريتهما أيضا بنظرية السوق المتوازنة:

⁶ عيد أحمد أبوبكر، وليد اسماعيل السيفو، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 62، 63.

المرحلة الأولى (1958): دون أثر الضريبة، مع أثر معدوم لأثر رافعة الاستدانة امتصاص للأثر الإيجابي لأمل مردودية الأموال الخاصة بواسطة الأثر السلبي للمخاطرة المالية، وفي هذه الحالة يكون الهيكل المالي حيادي في تحديد قيمة المؤسسة.

المرحلة الثانية (1963): مع الأخذ في الاعتبار أثر الضريبة، بفعل خاصية قابلية التخفيض الضريبي للمصارف المالية، حيث يكون لمدىون أثرا إيجابيا على قيمة المؤسسة مهما كان مستوى هذه الديون حينها هيكل التمويل الأمثل للمؤسسة هو ذلك الهيكل الذي تحصل عليه عند مستوى الاستدانة الأقصى، أي عند الوضعية غير العقلانية لمؤسسة دون أموال خاصة أو بشكل أدق دون رأس مال اجتماعي.

أولا: حالة عدم وجود ضرائب

يقوم هذا المقترح على مجموعة من الافتراضات النظرية البحتة أهمها:

- وجود سوق تتمتع بالمنافسة الكاملة، وتحكم تصرفات المتعاملين فيها المنطق الاقتصادي الرشيد.
- يتمتع المتعاملون في هذه السوق بالمعرفة الجيدة والكاملة لأوضاع السوق بسبب توفر المعلومات لهم جميعا في الوقت نفسه.

- ليس هناك أية ضرائب على الأرباح الناجمة عن التعاملات في السوق.

- ليس هناك تكاليف لعقد الصفقات التي تتم في السوق وتنفيذها.

- يتصور جميع المتعاملين في السوق توقعات متماثلة بخصوص مستقبل أداء الأسهم.

وقد استخلص هذا المقترح من خلال استخدامه للبراهين الرياضية، إلى استنتاج مفاده أن المؤسسات المتماثلة في كل أنشطتها وتتمايز في هياكل تمويلها تتساوى القيمة السوقية وبالتالي لن يؤثر الرفع المالي على القيمة السوقية للمؤسسات، كما ذهبت إلى ذلك النظرية التقليدية.

ثانيا: حالة وجود الضرائب

لقد اعتبر كبل من مود يغمياني وميمر حسب هذا المدخل، في ظل وجود ضرائب على دخل المؤسسة أن القيمة السوقية للمؤسسة التي تعتمد على الديون في التمويل أعلى من القيمة السوقية لمؤسسة متماثلة ولكن ممولة بالأموال الخاصة فقط على ألا يزيد الفرق أو يقل عن القيمة الحالية للوفورات الضريبية المحققة و إذا زاد أو نقص الفرق عن ذلك فإن عملية المرجحة كفيلا بإعادة التوازن بين المؤسستين.

المطلب الثاني: نظرية الإفلاس

تتعرض المؤسسة التي يتكون هيكلها المالي من أموال خاصة وقروض لمخاطر الافلاس، وهي مخاطر لا تتعرض لها مؤسسة مماثلة غير أن هيكلها المالي يتكون من اموال خاصة فقط، وسببها فشل المؤسسة في سداد قيمة القرض والفوائد في تواريخ الاستحقاق، والافلاس هو قيام المؤسسة ببيع أصولها من أجل أداء التزاماتها المترتبة عليها من خلال الحصول على القروض وبالتالي فالقروض ترفع من الخطر المالي للمؤسسة، ويترتب على الافلاس مجموعة من التكاليف تسمى تكاليف الافلاس، وهي تتكون من مجموعتين الأولى تكاليف مباشرة (تكاليف إدارية، مالية...)، وتكاليف غير مباشرة (تكاليف الصورة أي المصدقية المالية والتجارية، وتكاليف ضياع الفرصة.

المطلب الثالث: نظرية الوكالة

سيتم في هذا المطلب التعرف على تعريف لنظرية الوكالة وأهم فروضه

أولا: تعريف نظرية الوكالة

تعتبر نظرية الوكالة التي أتى بها كل من jensen و mackling سنة 1976 من أبرز النظريات الإدارية، حيث دعت إلى ضرورة تنظيم وضبط العلاقات بين المالك والإدارة وضرورة تحديد واجبات

وصلاحيات كل منهما من خلال عقد يكون بين الطرفين هما الموكل والوكيل، حيث أن ملكية رأس المال تعود للمساهمين ومهمة اتخاذ القرار والتسيير موكلة للمسيرين، حيث تفرض عليهم هذه العقود العمل لصالح المساهمين من أجل زيادة ثروتهم وخلق القيمة.

تقوم هذه النظرية على العلاقة التي تنشأ بين طرفين هما الموكل والوكيل، وتتحدد هذه الوكالة وفق شروط عقد يكلف الموكل بموجبها الوكيل بالقيام بأنشطة معينة لصالحه كما يفوضه باتخاذ القرارات نيابة عنه، وتصف هذه النظرية المؤسسة على أنها مجموعة من العلاقات التعاقدية بين الأطراف ذوي المصالح فيها.

لقد نشأت هذه النظرية كمحاولة لحل مشكلة تعارض المصالح، وتعتمد على العلاقات القانونية التعاقدية التي تحكم أطراف الوكالة (علاقة الموكل، الوكيل)، إذ يلتزم الوكيل بتمثيل ورعاية مصالح الموكل، وعلى ذلك يمكن النظر للشركة على أنها ائتلاف لعدد من العلاقات الوكالة مثل علاقة الإدارة بالمالكين، علاقة الإدارة بالعاملين، علاقة المساهمين بالمدقق الخارجي. وبذلك فإن علاقة الوكالة هي بمثابة عقد يشغل بموجبه شخص أو أكثر (الوكيل) لإنجاز أعمال معينة لصالحه، يتضمن ذلك تحويله صلاحية اتخاذ بعض القرارات.⁷

ثانياً: فروض الوكالة

تقوم نظرية الوكالة على ثلاثة فرضيات أساسية وهي:

- إن اختلاف الطبيعة السلوكية والتكوينية وكذا الأهداف بين المسيرين والمساهمين، تؤدي إلى خلق صراع منفعة في البداية بين الاثنين لتتعداه فيما بعد لباقى الأطراف الآخر.

⁷ أنفال حدة خبيزة، تأثير الهيكل المالي على استراتيجية المؤسسة الصناعية- دراسة حالة: مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب-gmsبمسكرة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص: اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر-بمسكرة- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية: 2011/2012، ص: 23-24.

- يلجأ المسير حسب هذه النظرية لوضع استراتيجيات تحميه وتحفظ لو حقوقه عن طريق استغلال نفوذه، عن طريق شبكة العلاقات بالموردين والعميل وكذلك حجم المعلومات التي يستقبلها المسير قبل غيره، وبذلك فيه يفضل تحقيق مصالحه وأهدافه الشخصية أولاً قبل مصالح المؤسسة" خاصة الحفاظ على قيمته في سوق العمل".
- لمواجهة هذا الانحراف الذي تعتبره النظرية إخلال بشرط العقد الذي يربط المسير بالشركة، يلجأ المساهمون لتعديل سلوك المسير السلبي للحفاظ على مصالحهم باتخاذ تدابير تقويمية ورقابية عن طريق إنشاء نظام حوكمة الشركات الذي يملك آليات وأدوات رقابية وإشرافية داخلية تعتمد على مجالس الإدارة، الرقابة التبادلية بين المسيرين وكذا الرقابة المباشرة للمساهمين وخارجية ممارسة من طرف الأسواق.

ثالثاً: مشاكل الوكالة

تدور نظرية الوكالة حول إشكال أساسي، حيث يخضع التسيير اليومي للمؤسسة إلى مراقبة بعض الأطراف، ويتمثلون غالباً في الملاك المسيرين للمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة أو المسيرين المهنيين في الوقت الذي يمكن أن يكون مصدر تمويل المؤسسة أفراداً آخرين أو مؤسسات مالية، وتظهر هنا صراعات بين أطراف التعاقد وتنشأ هذه الأخيرة عن عدة مشاكل أهمها:

- عدم تماثل المعلومة في هذه الحالة تتوفر معلومات مهمة لدى العون حول النتائج المالية للمؤسسة، في الوقت الذي تكون فيه هذه المعلومات مجهولة لدى الأطراف الممولة (المساهمين، المقرضين)...
- ... (ويكون الحصول على هذه المعلومات جد مكلف أو مستحيل لهذه الأطراف أين يزداد احتمال انخفاض الثروة أو الذمة الأطراف الممولة،

- الخطر المعنوي ويستعمل هنا العون موارد المؤسسة بشكل مخالف لرغبة الأطراف الممولة، كأن يتم توجيه نواتج قرض معين إلى توزيعات لمساهمين وكان من الأفضل توجيهها لشراء تجهيزات، ولفهم أكثر يمكن أن يعرف الخطر المعنوي على أنه بذل الجهد الملائم لتسديد الدين أو تعظيم ثروة الملاك.
- غياب تقييم القدرات والمؤهلات في هذه الوضعية، لا تقوم الأطراف الممولة بتقييم القدرات التقنية لمعون الذي يواجه مراقبة على استخدامه للموارد، فيؤدي غياب أو نقصان هذه القدرات لدى العون بالضرورة على سوء استخدامه للموارد.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل يتبين أن الإحاطة بمعنى المخاطر أصبح يلعب دورا أساسيا وفعال في تسيير المؤسسة الاقتصادية لذا وجب على هذه الأخيرة ضرورة الدراية الواسعة بجميع الجوانب التي تحيط بهذا المفهوم حتى تتمكن المؤسسة من التحكم جيدا بالخطر وما يمكن أن يترتب عنه وذلك بتبني إدارة المخاطر التي أصبحت تعد من الإدارات ذات الأهمية الكبرى في المؤسسات الاقتصادية باعتبارها الإدارة الوحيدة التي تكفل لها عنصر البقاء والتطور المتواصل والمستمر، من خلال فتح الطريق أماميا لكي تبصر ما يخفيه المستقبل من أحداث، هذا الأمر الذي أوجب على أصحاب الوحدات الاقتصادية تجارية كانت أم صناعية أن تجعل إدارة المخاطر من أولوية الأولويات و أن ترقى بها إلى مراتب عالية على مستوى الإدارات العليا، فهي حافظة لبقاء الموارد واستمرار الحياة في وحدات المؤسسة وصمام الأمان للاستمرار والتطور في عالم الاقتصاد والمال.

الفصل الثاني

تمهيد:

تسعى معظم المؤسسات إلى البقاء والاستمرار إلا أنهم يختلفون في كيفية تحقيق ذلك، ويعتبر الأداء المالي من المواضيع التي يجب أن تهتم بها المؤسسات الاقتصادية، لمعرفة وضعياتها المالية ولكي تحقق ذلك يجب أن تقوم بتقييم أدائها وتحسينه، وتعتبر هذه الأخيرة من الأدوات التي ينبغي ممارستها في أي مؤسسة ووسيلة لبيان مدى قدرة المؤسسة على إنجاز أهدافها، وسيتم في هذا الفصل توضيح ما يلي:

المبحث الأول: طرق تقييم المخاطر.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول الأداء المالي.

المبحث الثالث: علاقة إدارة المخاطر بالأداء المالي.

المبحث الأول: طرق تقييم المخاطر

تواجه المؤسسات الاقتصادية الكثير من المخاطر يمكن قياسها بشكل كمي باستخدام مجموعة من الطرق والأساليب، هناك طرق لتقييم المخاطر التنظيمية باستخدام مجموعة من المقاييس الإحصائية، ومجموعة من أدوات التحليل المالي، وأيضاً هناك طرق لتقييم المخاطر غير التنظيمية: الخطر المالي، الخطر التشغيلي، خطر الإفلاس.

المطلب الأول: طرق تقييم المخاطر المنتظمة

سيتم في هذا المطلب التطرق إلى الذات الإحصائية التي تقوم بقياس المخاطر المالية إضافة إلى أدوات التحويل المالي.

الفرع الأول: الأدوات الإحصائية

تقوم الأدوات الإحصائية بقياس مدى انتشار وتذبذب النتائج المتوقعة أو المحتملة، بحيث أن ارتفاع تشتت

وتذبذب تلك النتائج يشير لارتفاع مخاطرها، تتمثل هذه الأدوات فيما يلي:

(1) المدى

يعتبر المدى أبسط أداة لقياس المخاطر المالية ويتمثل في الفرق بين أعلى قيمة وأدنى قيمة للمتغير المالي موضع الاهتمام المدى كمؤشر للحكم على المستوى النسبي للخطر، وكلما زادت قيمة المدى كان ذلك مؤشرا على ارتفاع مستوى الخطر المصاحب للمتغير المالي موضع الاهتمام.

(2) التوزيعات الاحتمالية

تعتبر أكثر أداة كمية أكثر تفصيلا من مقياس المدى، وذلك من خلال تتبع سلوك المتغير المالي وتحديد القيم المتوقعة الحدوث في ظل الأحداث الممكنة. وتحديد التوزيع الطبيعي لهذه القيم، واستخدامه في المقارنة بين المستويات الخطر المصاحبة للعديد من الأصول المستقلة.

(3) الانحراف المعياري

يعتبر أكثر المقاييس الإحصائية استخداما كمؤشر الكلي المصاحب للمتغير المالي وهو يقيس درجة تشتت قيم المتغير موضوع الدراسة حول القيمة المتوقعة له، وكلما زادت قيمة الانحراف المعياري دل ذلك على ارتفاع مستوى الخطر والعكس.⁸

(4) معامل الاختلاف

⁸ 1: محمد عبد الله شاهين محمد، تحميل وتقييم الأوراق المالية "إدارة – تحميل – تقييم"، دار حميثرا لمنشر والترجمة، الطبعة الأولى: 2017، ص 157.

هو مقياس نسبي أو معياري لدرجة التشتت، حيث يربط بين الخطر مقاسا بالانحراف المعياري وبين العائد مقاسا بالقيمة المتوقعة ولذلك الاختلاف أكثر دقة وتفصيل عن الانحراف المعياري عند المقارنة بين عدة أصول مستقلة ومختلفة فيما بينها من حيث العائد والخطر، إن معامل الاختلاف يعبر عن درجة الخطر لكل وحدة من العائد، وكلما ارتفعت القيمة دل ذلك على ارتفاع مستوى الخطر.

(5) معامل بيتا

وهو مقياس لمدى حساسية قيم المتغير المالي موضع الدراسة لمتغيرات التي تحدث في متغير آخر، فمثلا يمكن قياس درجة حساسية عائد سهم معين لمتغيرات في عائد السوق أو لمتغيرات في أسعار الفائدة بالبنوك ويدل معامل بيتا المرتفع على ارتفاع درجة الحساسية.

الفرع الثاني: أدوات التحميل المالي لقياس المخاطر المالية

وهي تعتمد على قياس قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها المالية اتجاه الغير، خاصة الدائنين في الأجل المحددة لاستحقاقها، و تحقيق تدفقات نقدية صافية للمساهمين، ويعتمد قياس المخاطر المالية بالمنشأة على مجموعة من النسب، والمؤشرات المالية التي يمكن الاستدلال من خلالها كمؤشرات تقريبية، على الحالة المتوقعة لمنشأة من حيث التدفقات النقدية المتوقعة لمنشأة، وبالتالي هوامش الربح، أو مؤشرات التغطية بالتزامات المنشأة، ومن أهم النسب المؤشرات المالية التي يمكن استخدامها في هذا الصدد ما يلي: نسبة المديونية، نسبة التداول، درجة الرافعة الكمية مؤشر حساسية ربح السهم لمتغير في المبيعات، نسبة حق الملكية إلى إجمالي الديون، نسبة التمويل طويل الأجل في هيكل التمويل، نسبة التمويل طويل الأجل إلى الأصول طويلة الأجل، نسبة صافي رأس المال العامل إلى الأصول.

وهناك العديد من الدراسات السابقة اهتمت بتطوير أدوات مالية مركبة تجمع بين أكثر من مؤشر مالي

واحد في نموذج قياسي، لأجل قياس المخاطر المالية.

المطلب الثاني: طرق تقييم المخاطر غير التنظيمية

تواجه المؤسسة الاقتصادية جملة من المخاطر المرتبطة بنشاطها، تحمل معها تأثيرات سلبية عدة تمتد من الانخفاض في المردودية الاقتصادية والمردودية المالية ومستويات الربحية إلى إفلاس المؤسسة وزوالها، وفي هذا المطلب سيتم تقييم خطر الاستغلال، الخطر المالي، وخطر الافلاس.

الفرع الأول: تقييم خطر الاستغلال

يمكن تقييم خطر الاستغلال بقياس التغير في نتيجة الاستغلال أو المردودية الاقتصادية أو في نقطة التعادل (النقطة الميتة للاستغلال) الذي حدث بسبب التذبذب في رقم الأعمال، وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات الإحصائية كالتباين والانحراف المعياري والأدوات الرياضية كمعاملات المرونة والمشتقات.

ثانيا: التقييم من خلال تشتت المردودية الاقتصادية

يمكن حساب قيمة المردودية الاقتصادية ومنها يمكن استنتاج قيمة تباين المردودية الاقتصادية وعليها يتم استنتاج الانحراف المعياري للمردودية الاقتصادية.

ثالثا: التقييم من خلال تشتت الرافعة التشغيلية

تقيس الرافعة التشغيلية حساسية نتيجة الاستغلال اتجاه التغير في رقم الأعمال خارج الرسم، حيث كلما ارتفعت قيمة الرافعة كلما زاد المخطر.

الفرع الثاني: تقييم الخطر المالي

يمكن تقييم الخطر المالي أساسا باستخدام مؤشر المردودية المالية بطريقتين، بواسطة قياس التغير في أثر الرافعة المالية، وبواسطة تقييم تشتت المردودية المالية.

1) تحميل التغيرات في المردودية المالية والمردودية الاقتصادية:

من أجل القيام بعملية التقييم نستخدم متغيرات أثر الرافعة المالية، والتي تركز على الفرق بين المردودية الاقتصادية بعد الضريبة والمردودية المالية، والتي يمكن تحميلها وفق الحالتين

أ- حالة المؤسسة غير المستدينة: وهي المؤسسة التي يتكون هيكلها المالي من أموال خاصة فقط أي أن الديون منعدمة.

ب- حالة المؤسسة المستدينة: وهي المؤسسة التي يتشكل هيكلها المالي من مزيج متباين من الأموال الخاصة والديون.

يستخلص أن الخطر المالي للمؤسسة المستدينة هو مزيج من خطر الاستغلال المعبر عنه بالتغيرات في المردودية الاقتصادية بعد الضريبة والخطر المالي المعبر عنه بجداء التغير في المردودية الاقتصادية بعد الضريبة ونسبة الهيكل المالي.

الفرع الثالث: تقييم خطر الإفلاس

يرتكز هذا التقييم على المعطيات التي تقدمها الميزانية المالية وعلى إثرها يمكن تقييم العسر المالي وإمكانية تحقق حدث التوقف عن الدفع، حيث يمكن للمحلل المالي إعداد وضعية الأصول القابلة للتحقق والمتاحات والخصوم المستحقة للتحقق من إمكانية حدوث التوقف عن الدفع.

هناك الكثير من النماذج المقدمة للتحميل الذاتي لخطر الإفلاس، نذكر من بينها نموذج

ألتمان:

نموذج ألتمان: يعد ألتمان من الأوائل الذين بنو نماذج لتنبؤ بتعثر الشركات، وقام باستخدام 33 نسبة مالية وفحص كل نسبة على حدة، وثم استخدم أسلوب تحميل التمايز الإحصائي المتعدد

وكان هو أول من استخدم هذا الأسلوب الإحصائي، ثم اقتصر التمان في بناء نموذج على أهم خمس نسب مالية.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول الأداء المالي

يمثل الأداء المالي المهمة الأساسية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية لبلوغها، من خلال الأداء تعرف وضعيتها وحالتها، فهو يتمثل في قدرتها على تحقيق أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة، وبأكثر كفاءة ويبين مدى استغلال الوظيفة المالية.

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي

سيتم توضيح في هذا المطلب مفهوم الأداء المالي حيث تعددت تعاريفه وذلك لما لها من أهمية كبيرة وكذلك الجوانب المتعمقة بالشروط والمعايير.

الفرع الثاني: الأداء المالي

سيتم في هذا الفرع إلى تعريف الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه.

أولاً: تعريف الأداء المالي

يعرف بمدى تحقيق القدرة الإرادية والقدرة الكسبية في المؤسسة، حيث أن الأولى تعني قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية، بينما تعني الثانية قدرة المؤسسة

تحقيق فائض من أنشطتها من أجل مكافئة عوامل الإنتاج وفقاً للنظرية الحديثة، والبعض يعرفه بمدى

تحقيق المؤسسة لهامش أمان، يزيل عنها العسر المالي ومدى القدرة على التصدي للمخاطر والصعاب المالية.

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم.⁹

يعرف أيضا بتسليط الضوء على العوامل التالية:

- العوامل المؤثرة في المردودية المالية.
 - أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المديرين على مردودية الأموال الخاصة.
 - مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية وتحقيق فوائض وأرباح.
 - مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة.
- يستنتج من خلال التعاريف السابقة أن الأداء المالي عبارة عن الاستخدام الأمثل للمؤشرات المالية لقياس مدى تحقيق الأهداف المسطرة.

ثانيا: العوامل المؤثرة في الاداء المالي

تصنف العوامل المؤثرة في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية تتعمق

بالمحيط الاقتصادي، وتنقسم إلى العوامل الداخلية والعوامل الخارجية وهي كالتالي:

1-العوامل الداخلية:

⁹ عبد الشكور عبد الرحمان موسى الفراء، مرجع سبق ذكره، ص: 753.

تواجه المؤسسة مجموعة من العوامل الداخلية التي تؤثر على أدائها المالي وربحتها وهذه العوامل يمكن لإدارة المؤسسة التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد المتوقع وتقليل التكاليف والمصروفات، وأهم هذه العوامل:

- الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال.
- الرقابة على التكاليف.
- الرقابة على كفاءة استخدام الأموال المتاحة.
- إدارة السيولة.

2-العوامل الخارجية:

تواجه المؤسسة مجموعة من التغيرات الخارجية التي تؤثر على أدائها المالي وربحتها ويصعب على إدارة المؤسسة التحكم والسيطرة على هذه التغيرات، وكل ما يمكن عمله توقع الآثار والنتائج المستقبلية لهذه التغيرات، ومحاولة إعداد الخطط البديلة لمواجهتها في الظروف الفجائية، وأهم هذه التغيرات:

- التغير التكنولوجي المتوقع للخدمات.
- القوانين والتعليمات والإجراءات التي تطبق على المؤسسات ومنافسة المؤسسات الأخرى العامة في نفس القطاع.
- السياسات المالية والاقتصادية للدولة.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي

سيتم في هذا المطلب التعرض إلى تعريف تقييم الأداء المالي وأهميته وأهم مراحله.

أولاً: تعريف تقييم الأداء المالي

ينظر البعض لتقييم الأداء على أنه عملية لاحقة لاتخاذ القرارات، الغرض منها فحص المركز المالي والاقتصادي للمنظمة في تاريخ معين وذلك كما في استخدام أسلوب التحليل المالي والمواجهة الإدارية.

يعرف تقييم الأداء المالي للمؤسسة على أنه تقديم حكماً ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتخذة، أي تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفاً لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة.

ثانياً: أهمية تقييم الأداء المالي:

يحثل تقييم الأداء أهمية خاصة في كل المجتمعات والنظم الاقتصادية نظراً لندرة الموارد وعدم كفايتها لمقابلة الاحتياجات الكبيرة المتنافسة عليها لغرض الحصول على أقصى العوائد من هذه الموارد لذا أصبح مسألة ضرورية وملحة في الجوانب المختلفة في الحياة الاقتصادية، وتتمثل أهميته في:

- أنه يساعد توجيه الإدارة العليا إلى مراكز المسؤولية التي تكون أكثر حاجة إلى الإشراف.
- يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام والإدارات والمؤسسات المختلفة مما يؤدي إلى تحسين أدائها ومساعدة المسؤولين على اتخاذ القرارات التي تحقق الأهداف من خلال توجيه نشاطهم نحو المجالات التي تخضع لمقياس والحكم.

- يوفر قياساً لمدى نجاح المؤسسة فالنجاح مقياس مركب يجمع بين الفعالية والكفاءة في تعزيز أداء المؤسسة لمواصلة البقاء والاستمرار.

- يظهر مدى إسهام المؤسسة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تحقيق أكبر قدر من النتائج بأقل التكاليف والتخلص من عوامل الضياع في الوقت والجهد والمال مما يؤدي إلى خفض أسعار المنتجات، ومن ثم تنشيط القدرة الشرائية وزيادة الدخل القومي.

المطلب الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي

إن المؤشرات التي سيتم التطرق إليها هي مؤشرات كمية تسهل عملية حسابيا، وهي في مجملها مؤشرات مالية أو نقدية وهذا يعود الى طبيعة المعلومات المعتمد عليها في تقييم الأداء المالي، يتم تناولها كالتالي:

أولاً: تقييم الأداء باستخدام مؤشرات التوازن المالي

التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية يمكن اعتباره معيار مهم لتقييم الأداء المالي كونه هدف مالي تسعى وباستمرار الوظيفة المالية إلى بلوغه من أجل تحقيق الأمان للمؤسسة، هناك عدة مؤشرات لموازن المالي يتم ذكرها كالآتي:¹⁰

1) رأس المال العامل:

يمثل إجمالي المبالغ التي تستثمرها المؤسسة في الأصول قصيرة الأجل ويعرف رأس المال العامل بأنه إجمالي الأصول المتداولة مطروحا منها إجمالي الخصوم المتداولة وهو رأس المال

¹⁰ شكري معمر سعاد، دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة سونمغاز"، مذكرة ماجستير، تخصص: مالية المؤسسة، كمية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، السنة الجامعية: 2008/2009، ص: 133.

الفائض أثناء دورة الاستغلال، وهو عبارة عن ذلك الهامش الذي تحتفظ به المؤسسة في شكل سيولة ويمكن اللجوء إليه لتغطية الاحتياجات الطارئة، وهناك عدة أنواع لرأس المال العامل وهي كالتالي:

- **رأس المال العامل الصافي:** هو ذلك الجزء من الأصول المتداولة الممولة بالأموال الدائمة.
- **رأس المال العامل الخاص:** هو ذلك الجزء من الأموال الخاصة الموجهة لتمويل جزء من الأصول المتداولة، بعد تمويل الأصول الثابتة.
- **رأس المال العامل الإجمالي:** وهو مجموع عناصر الأصول التي تتكلف بها نشاط استغلال المؤسسة وهي مجموع الأصول التي تدور في مدة سنة أو أقل وتشمل مجموع الأصول المتداولة.
- **رأس المال العامل الأجنبي:** يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية الديون في المؤسسة، وهنا لا ينظر للديون بمفهومها السلبي، بل كموارد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال.¹¹

ثانيا: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية:

وهي نسب السيولة، الربحية، النشاط، المديونية الرفع المال سيتم توضيحها كالتالي:

نسب السيولة: يمكن تعريف السيولة المالية بشكل عام على أنها القدرة على تحويل الأصول المتداولة إلى سيولة نقدية بغرض الوفاء بالالتزامات المستحقة، وعليها فإن نسب السيولة هي النسب التي من خلالها نحكم على سيولة المنشآت وقدرتها على سداد الديون قصيرة الأجل وتحديد إلى أي درجة توفر اليسر المالي في الوقت المناسب، وهي مقياس المخاطرة بشكل

¹¹ سمروود زبيدة، سحنون جمال الدين، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن "دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسكك الحديدية ANESRIF للفترة 2017/2018"، مجلة الريادة الاقتصادية الأعمال، المجلد 06، العدد 03، جانفي 2020، ص: 351.

أساسي، وعادة يلجأ لهذه النسب أصحاب الديون للاطمئنان على قدرة المقترض على سداد الديون والفوائد المترتبة عليها.¹²

المبحث الثالث: العلاقة التي تربط إدارة المخاطر بالأداء المالي

الغرض الأساسي من إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية يتمثل في تمكينها من التطور وتحقيق أهدافها بأكثر فعالية وكفاءة، فهي ضرورية الاستمرار المؤسسة، وتسعى إلى زيادة معدلات الربحية في المستقبل، وبذلك يمكن القول إنها تلعب دورا ملموسا في تحسين أدائها المالي.

المطلب الأول: علاقة إدارة المخاطر المالية في خلق القيمة

يحتل موضوع خلق القيمة مكانة هامة في مراكز القيادة والتسيير داخل المؤسسات الاقتصادية، فالتسيير بالقيمة أصبح ميزة مرتبطة بالمنشآت والغرض الأساسي لإدارة المخاطر المالية بالمؤسسة يتمثل في تمكينها من التطور وتحقيق أهدافها بشكل أكثر فعالية وكفاءة وأصبحت ضرورية الاستمرار المؤسسة، فهي تهدف إلى خلق القيمة التي تركز على مفهوم الربح الاقتصادي، والذي يعبر عن العوائد الإضافية التي يتم اكتسابها والحصول عليها من استثمار معين، زيادة عن العوائد التي يمكن الحصول عليها من الاستثمار في أفضل البدائل المتاحة، وأيضا تعظيم ثروة الملاك باعتبار أنهم مصدر التمويل الرئيسي لها، وأصحاب رؤوس الأموال التي بدونها ستفشل كل أنشطتها بل ستصاب كل وظائفها بالشمل، وبالتالي يجب الحفاظ على المساهمين واستقطاب آخرين جدد للحصول على الأموال اللازمة للقيام بالأنشطة الضرورية لخلق قيمة والحصول على أداء أفضل، وبالتالي هناك ارتباط وثيق بمدى قدرة المؤسسة على جذب مساهمين أو تمويل احتياجاتها المالية وقدرتها على خلق فائض في القيمة، باستخدام أدوات خلق

¹² دادن عبد الغاني، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج لإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية "حالة بورصتي الجزائر وباريس"، مرجع سبق ذكره، ص: 34.

القيمة للمنشأة المتلثة في تعظيم الأرباح والذي يقصد به زيادة معدلات الربحية بالمنشأة في المستقبل وتحسين العوائد على الأصول الموجودة بالمنشأة واستغلال فرص النمو المربحة مستقبلاً، إن المخاطر المالية تحمل المؤسسة تكلفة أعلى للحصول على رأس المال، ولذلك يمكن أن تلعب إدارة المخاطر المالية بالمؤسسة دوراً ملموساً في زيادة القيمة السوقية لها وبالتالي زيادة ثروة المساهمين، ويمكن توضيح علاقة إدارة المخاطر المالية بمدخل خلق القيمة من خلال مراجعة عمليات قياس القيمة بواسطة المستثمرين من المتفق عليه في مجال التمويل والإدارة المالية أن عملية إيجاد القيمة للمساهم أو إلى مستثمر تتم على مرحلتين كما يلي:

المرحلة الأولى: تقدير التدفقات النقدية المتوقعة من الأصل المملوك للمستثمر.

المرحلة الثانية: خصم التدفقات النقدية المتوقعة بمعدل تكلفة الفرصة لرأس المال.

أي أن عملية قياس القيمة هي العملية التي يتم بمقتضاها خصم التدفقات النقدية الخاصة باستثمار معين وذلك باستخدام معدل العائد المطلوب من قبل المستثمر على ذلك الاستثمار، ولذلك تتحدد القيمة للمساهمين بمقدار القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المتوقعة لهم في ضوء معدل العائد الذين يرغبون في تحقيقه على استثماراتهم بالمؤسسة.

ومنه يمكن القول إن إدارة المخاطر المالية تلعب دوراً ملموساً في تعظيم قيمة المؤسسة، حيث تؤدي إلى انخفاض معدل العائد المطلوب من قبل الممولين، وبذلك سوف يؤدي ذلك إلى زيادة قدرتها على جذب الأموال الدائنة بشروط أفضل، وزيادة قدرة المؤسسة على تعظيم القيمة للمساهمين والحفاظ على ثروتهم من الضياع الجزئي أو الكمي عن طريق حماية المؤسسة ضد المخاطر المالية وهو ما يزيد من مستوى الثقة لدى المستثمرين ويزيد من إقبالهم على تمويل المؤسسة، مما يؤدي إلى زيادة قيمة المؤسسة في سوق المال.

المطلب الثاني: الإفصاح وعلاقته بإدارة المخاطر

ظهر في السنوات الأخيرة اهتمام كبير بجودة الإفصاح عن المخاطر بصفة عامة والمخاطر بصفة خاصة في التقارير المالية السنوية للمؤسسات، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى العديد من الأسباب أهمها زيادة الاعتماد على الأدوات المالية، وزيادة المعاملة الدولية، والتغيرات التي حدثت في البيئة الاقتصادية، كل ذلك أدى إلى زيادة طلب المستثمر على المعلومات المتعلقة بالمخاطر، حيث يحتاج المستثمر بصفة مستمرة للإفصاح عن معلومات كمية ووصفية عن المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسة في الوقت الحالي أو المستقبلي بما يساعده في تحديد قيمة المؤسسة وتقييم الوضع الحالي والمستقبلي لمخاطر المحيطة باستثماراته وبالتالي تحديد قدرة المؤسسة على البقاء والاستمرار في بيئة الأعمال مما ينعكس بدوره على الحد من احتمالية الفشل المالي للمؤسسات.

أولاً: دور الإفصاح المحاسبي في حماية حقوق حملة الأسهم

تعد حماية حقوق حملة الأسهم في الشركات بالدرجة الأساسية لظهور تقييم إدارة في تقييم إدارة المخاطر يتمثل في دور الإفصاح

كما OECD المخاطر حيث أن مبدأ منظمة يلي:

- 1- الإفصاح عن المعلومات لحماية حقوق حملة الاسهم في الوقت المناسب لحماية نقل الملكية.
- 2- الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ذات الصلة بالشركة في الوقت المناسب لتصويب القرارات التي تتعلق بالتغيرات الأساسية في الشرك.
- 3- الإفصاح المحاسبي عن المعلومات التي تتعلق بحماية الاسهم لتحديد أداء الشركة، الذي يساعد بوضع الرقابة على أداء الشركة ومحاسبة مجلس الإدارة.

4- الإفصاح عن المعلومات المحاسبية للتقارير المالية لحماية أسهم الملاك والمرتبطة بتداولها في سوق الأوراق المالية ضمن قواعد يحددها السوق والتي تساعد على ما يلي:

- الرقابة على الشركات التي تداول أسهمها بالسوق.

- الإفصاح عن المعلومات الخاصة بعمليات الاستحواذ أو أية معلومات غير عادية تسفر عن بيع الشركة.

- تمكين حملة الأسهم من الاطلاع على المعلومات المحاسبية بصورة تفصيلية.

- استمرار نمو ونجاح الشركات الخاضعة للسوق المالية.

وعليه إن الإفصاح المحاسبي يعمل على تقليل المخاطر والذي يمنحها القدرة في الرقابة على الشركات لحماية استثماراتها وتقييم الأداء للشركات ومساعدتها في اتخاذ قراراتها الإدارية والاستثمارية، لما تقدمه من تقييم أسهم الملكية للمساهمين وحقوقهم.

ثانياً: أثر الإفصاح عن المخاطر المالية على سمعة المؤسسة

يمكن تعريف سمعة الشركة بأنها أصل غير ملموس يزيد من أداء المؤسسات ويساعدها على بقاؤها في بيئة الأعمال وتخفيض تكلفتها وبيع منتجاتها بأسعار مميزة، وتعزيز وصولها إلى أسواق رأس المال، و يكون تأثير الإفصاح عن المخاطر المالية على سمعة المؤسسة في النقاط التالية:

- جودة الإفصاح المحاسبي عن المخاطر تؤثر بصورة إيجابية على سمعة الشركة والتي تنعكس بدورها على زيادة قيمة الشركة.

- المؤسسات أصبحت أكثر عرضة للمخاطر في السنوات الأخيرة والإفصاح المحاسبي عن المخاطر يقلل من عدم تماثل المعلومات ويخلق بيئة معلومات أكثر ثراءً، وبالتالي يمكن للمستثمرين تقييم الشركة بشكل أفضل.

- زيادة ثقة المستثمرين في المؤسسة وجذب آخرين جدد.

- الإفصاح عن المخاطر قد يغير بشكل إيجابي وكبير آراء المستخدمين الخارجيين للمعلومات حول الشركة.

- جودة الإفصاح المحاسبي عن المخاطر تؤثر بصورة إيجابية على سمعة الشركات، إلا أن هذا التأثير يكون بصورة جوهرية للشركات التي لديها مخاطر منخفضة، بينما يكون هذا التأثير بصورة غير جوهرية للشركات التي لديها مخاطر مرتفعة.

منه يمكن القول أن الإفصاح عن المخاطر يمكن المستثمرين من تقييم المؤسسة وزيادة ثقتهم فيها مما يسببها السمعة جيدة وبالتالي ارتفاع أدائها المالي.

المطلب الثالث: دور المعلومة المحاسبية في قياس المخاطر وتقييم الأداء المالي

مع التطور الذي عرفته الصناعة البنكية في شتى الميادين وخاصة من خلال استخدام وسائل الاعلام الآلي المتقدمة، أدى إلى زيادة وتنوع الخدمات التي يقدمها، كما أدى إلى تعقيد العمليات البنكية في تسيير أصولها وخصومها بما يجعلها تحقق عوائد مرضية بأقل قدر ممكن من المخاطرة، ذلك لأنها تعمل في بيئة تتسم بالديناميكية والتحكم في كل متغيراتها صعب إن لم يكن مستحيلاً، كما أنها تعمل في سوق يتسم بشدة المنافسة، ولمقابلة هذا التطور والمخاطر المرتبطة به أصبح من الضروري مراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالعمل ووضع الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على الآثار السلبية لهذه المخاطر دارتها بطريقة سليمة بما يخدم أهدافها، لذا يمكن القول أن السمة الأساسية التي تحكم نشاط البنوك هي

كيفية إدارة المخاطر والتقليل من حدتها قدر المستطاع. وسيتم عرض أهمية المعلومة المالية وأهداف القوائم المالية في إدارة مخاطر البنوك.

دور المعلومة المحاسبية في قياس المخاطر وتقييم الأداء المالي:

مع التطور الذي عرفته الصناعة البنكية في شتى الميادين وخاصة من خلال استخدام وسائل الاعلام الالي المتقدمة، أدى إلى زيادة وتنوع الخدمات التي يقدمها، كما أدى إلى تعقيد العمليات البنكية في تسيير أصولها وخصومها بما يجعلها تحقق عوائد مرضية بأقل قدر ممكن من المخاطرة، ذلك لأنها تعمل في بيئة تتسم بالديناميكية والتحكم في كل متغيراتها صعب إن لم يكن مستحيلا، كما أنها تعمل في سوق يتسم بشدة المنافسة، ولمقابلة هذا التطور والمخاطر المرتبطة به أصبح من الضروري مراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالعمل ووضع الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على الآثار السلبية لهذه المخاطر وإدارتها بطريقة سليمة بما يخدم أهدافها، لذا يمكن القول أن السمة الأساسية التي تحكم نشاط البنوك هي كيفية إدارة المخاطر والتقليل من حدتها قدر المستطاع.

وسيتم عرض أهمية المعلومة المالية وأهداف القوائم المالية في إدارة مخاطر البنوك.

أولا: أهمية المعلومة المالية

تكتسب المعلومة المالية أهميتها وفعاليتها من الحيز الذي تحتله داخل المحتوى الكامل من المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات الاستثمار، حيث تعمل على توفر مجموعة من المعلومات الملائمة وذات المصدقية التي تساعد على المستثمرين في تقييم بدائل الاستثمار واختيار البديل الأفضل وما يترتب على ذلك من التوزيع الأمثل لموارد الاقتصادية، وعموما يمكن إجمال أهمية المعلومة المالية في النقاط التالية:

1) المعلومة المالية تاريخية أو حالية أو مستقبلية تلعب دورا أساسيا في الحكم على كفاءة سوق الأوراق المالية.

2) تمكن المعلومات المالية المستثمرين من تقدير التدفقات النقدية المستقبلية والمتمثلة في التوزيعات التي يستلمها المستثمر وكذلك الأرباح الرأسمالية الناتجة عن الارتفاع في قيمة الأسهم.

3) تساعد المستثمرين في تقدير حجم أو درجة المخاطر الخاصة بالأسهم وتتمثل في درجة تباين لعائد سوق الأوراق المالية، التي قد تنتج من متغيرات تتعلق بالسوق وهي ما تسمى بدرجة المخاطرة المنتظمة وكذلك درجة المخاطرة الناتجة من متغيرات راجعة للمؤسسة نفسها والتي تسمى بدرجة المخاطرة غير المنتظمة.

4) مساعدة المستثمرين على تكوين محفظة مناسبة من الأوراق المالية بهدف تجنب المخاطر غير المنتظمة عن طريق توزيع الاستثمارات.

تعتبر المعلومات المالية ذات قيمة كبيرة ووزن داخل البنك أو أي مؤسسة أخرى لما لها من دور كبير وأهمية بالغة إذ تعتبر هي أساس كفاءة السوق وترشيد القرار الاستثمارية لبنك وتشكل مجال للحماية من الوقوع في الأخطاء.¹³

ثانيا: أهداف القوائم المالية

يتحدد الهدف العام للقوائم المالية من خلال الهدف العام للمحاسبة بتوفير البيانات والمعلومات اللازمة والمفيدة للعديد من الجهات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالوحدة الاقتصادية بهدف اتخاذ القرارات المختلفة من خلال:

¹³ قاسم محمد الحبيطي، زياد هاشم يحي، تحليل ومناقشة القوائم المالية، الدار النموذجية للطباعة والنشر، لبنان، 2011، ص: 25.

- توضيح وتحديد نتيجة العمليات والأنشطة التي قام بها البنك خلال فترة مالية معينة من ربح وخسارة.
- توضيح قوة المركز المالي للبنك في لحظة زمنية تتمثل في نيابة الفترة المالية.
- تركيز الاهتمام على دور المعلومات في تقدير حجم وتوقيت درجة المخاطر المحيطة بالتدفقات النقدية المستقبلية التي تحققها البنك.
- التركيز على خاصية المعلومات في تقديم أساس للتنبؤ بالتدفقات المستقبلية، ويعني أن المحاسبية المالية عمليا أن تقدم تنبؤات مباشرة للقرار فالمحاسب يقدم معلومات تتعمق بنتائج الأحداث والعمليات الفعلية التي قام بها البنك، وعلى مستخدمي المعلومات المحاسبية أن يقوم بعملية التقدير والتنبؤ لاتخاذ القرارات بناء على المعلومات المقدمة من المصادر المحاسبية.

خلاصة الفصل

يحتوي هذا الفصل على علاقة إدارة المخاطر بالأداء المالي، حيث تم التعرض في المبحث الأول إلى طرق تقييم كل من المخاطر التنظيمية والمخاطر غير التنظيمية، أما المبحث الثاني تضمن مفاهيم أساسية حول الأداء المالي، حيث تم التعرض إلى تحديد مفهوم الأداء حيث عرف بأنه الاستعمال العقلاني والأمثل لموارد المؤسسة بغية الوصول إلى أهدافها المسطرة، ثم تحديد أنواعه، وأهم مؤشرات، أما المبحث الثالث فقد احتوى على العلاقة بين إدارة المخاطر والأداء المالي، فيمكن القول إن إدارة المخاطر تلعب دورا ملموسا في تعظيم الأداء المالي للمؤسسة، حيث تؤدي إلى انخفاض معدل العائد المطلوب من قبل الممولين، وبذلك سوف يؤدي ذلك إلى زيادة قدرتها على جذب الأموال الدائنة بشروط أفضل، وزيادة قدرة المؤسسة على تعظيم القيمة للمساهمين والحفاظ على ثروتهم من الضياع الجزئي أو الكمي عن طريق حماية المؤسسة ضد المخاطر المالية وهو ما يزيد من مستوى الثقة لدى المستثمرين ويزيد من إقبالهم على تمويل المؤسسة، مما يؤدي إلى زيادة قيمة المؤسسة في سوق المال.

الفصل الثالث

تمهيد

تم من خلال الفصول النظرية السابقة تقديم إطار نظري يساعد على فهم الأسس والقواعد التي يبنى ويقام عليها مفهوم إدارة المخاطر، وهذا من خلال توضيح الدور الذي يمكن أن يلعب هذا المفهوم في ضمان استقرار المؤسسة ودعم استمراريته ونموها وزيادة أرباحها وتحسين أدائها المالي في ظل الظروف البيئية المضطربة، وسيتم في هذا الفصل إسقاط هذا المفهوم على دراسة ميدانية من خلال دراسة حالة "دورة إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية للبنوك" - قصد معرفة المخاطر التي تواجهها في بيئة الأعمال والكيفية التي تدير بها هاته المخاطر، وكذا التعرف على الأساليب والإجراءات التي تتبعها في إطار سعيها لمسيطرة والتحكم في المخاطر التي تعترضها، وهل حقاً إدارة المخاطر تلعب دور في تحسين أدائها المالي ويخدم أهداف وغايات البنوك المستقبلية.

ولهذا تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: لمحة عن البنوك محل الدراسة.

المبحث الثاني: وظائف البنوك التجارية.

المبحث الثالث: المخاطر البنكية.

المبحث الأول: نبذة حول البنوك:

أولاً المصرف أو البنك هو مؤسسة مالية تقدم مجموعة متنوعة وواسعة من الخدمات المالية وخاصة الإقراض والتوفير والمدفوعات، كما توفر لأي منشأة أعمال مجموعة واسعة من الخدمات المالية اللازمة لها، كما تعرف المصارف بأنها «منشآت تقبل النقود كودائع وتحترم طلبات مودعيها في سحبها وتمنح

القروض أو تستثمر الودائع الزائدة تبقى المفاهيم مجردة إن لم يتم نقلها إلى الميدان للكشف أو تقييم الجوانب المركز عمليا في الدراسة، فبعد أن تناولت الدراسة النظرية أهم الجوانب المتعمقة بالموضوع كان إلزاما دراسة مدى تجسيد أهم الأفكار الواردة في دراسة تطبيقية بتسليط الضوء على دور إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي للبنوك تتمثل أهداف البنك المركزي الأساسية في إصدار الأوراق المالية ووضعها تحت الرقابة و المحافظة على أسعار الصرف، تسريع الاستثمارات، الحفاظ على الاستثمار الاقتصادي، وهناك العديد كذلك من الخدمات التي تقدمها البنوك مثل خدمة بطاقات الائتمان خدمات الصراف الآلي، الخدمات المصرفية المنزلية، الخدمات المصرفية من خلال الإنترنت، الخدمات المصرفية من خلال الهاتف، الإيداع.

تطوّرت البنوك بشكل أكبر وازدهرت خلال فترة القرون الوسطى خاصةً البنوك التجارية، وكانت القروض آنذاك تتركّز حول إقراض الناس من أجل المحاصيل أو تمويل الرحلات الاستكشافية، وعُرضت الأوراق النقدية لأول مرّة في بنك إنجلترا.

وللإحاطة بمختلف جوانب هذا الدراسة وإسقاطها على الواقع تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب كالآتي:

- لمحة عن البنوك.

- وظائف البنوك التجارية

- المخاطر البنكية

المطلب الأول: أساليب إدارة المخاطر داخل البنوك

آثارت الأزمة الاقتصادية العالمية أسئلة بشأن فعالية أساليب وممارسات إدارة المخاطر التي تطبقها البنوك وأن الأزمة قد حدثت بسبب ضعف إدارة المخاطر. وأتفق الأكاديميون والممارسون على أن إدارة المخاطر بكفاءة وفاعلية تعتبر عاملا رئيسيا في إدارة البنوك. وقد وضعت لجنة بازل اتفاقيات بازل الأولى، ثم صاغت اتفاقيات بازل وصاغت مؤخرا اتفاقية بازل لمعالجة هذه المشكلة. وبالإضافة إلى ذلك، تعتبر إدارة المخاطر أحد أهم محددات عوائد أسهم البنوك. وقد حدد كل من موكني ورشدي 2012، إدارة المخاطر باعتبارها نشاطا أساسيا لكل مؤسسة مالية تتضمن تحديد وقياس ومراقبة والتحكم في المخاطر. ومن ثم، يتحتم على مديري المخاطر أن يكون لديهم فهم شامل للمخاطر وقياس التعرض للمخاطر من أجل القيام بالمهام الموكلة إليه على نحو فعال، خلال التحقق وتحليل الأنظمة المالية. وقد أظهرت الدراسة المتغيرات الهامة التي تؤثر على إدارة المخاطر مثل تحديد المخاطر والتقييم والتحليل أثبتت أنها أكثر تأثيرا فعلية إدارة المخاطر، وفهم المخاطر وإدارة المخاطر، وتحليل وتقييم المخاطر، ورصد المخاطر والسيطرة عليها، أن تقييم المخاطر هو خطوة هامة جدا تشكل تحديا كبير للمؤسسات المالية، ومن الضروري تطوير نهج لقياس المخاطر، بحيث يجب أن تكون عملية إدارة المخاطر شاملة لجميع إدارات و أقسام البنك من أجل خلق ثقافة إدارة المخاطر، وتعتمد عملية إدارة المخاطر الخاصة بالمؤسسات المالية على طبيعة الأنشطة وحجم وتطور المؤسسة.

المطلب الثاني: أنواع البنوك التجارية.

قسم البنوك التجارية إلى أنواع متعددة طبقا للزاوية التي يتم من خلال النظر إلى البنوك وذلك على النحو التالي:

1_ من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للحدود الجغرافية.

أ- البنوك التجارية المحلية:

ويقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محددة نسبياً مثل محافظة محددة أو مدينة أو ولاية وإقليم. يقع المركز الرئيسي للبنك والفروع في هذه المنطقة المحددة وتتميز هذه البنوك بصغر حجمها كذلك فهي ترتبط بالبيئة المحيطة بها وينعكس كذلك على مجموعة الخدمات المصرفية التي تقوم بتقديمها

ب- البنوك التجارية العامة:

ويقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو إحدى المدن الكبرى وتباشر نشاطها من خلال فروع على المستوى الدولي أو خارجها وتقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية. وتمنع الائتمان القصير الأجل ومتوسط الأجل وكذلك تباشر كلفة مجالات الصرف الأجنبي وتمويل التجارة الخارجية.

2_ من حيث النشاط.

أ_ بنوك الجملة: ويقصد بها تلك البنوك التي يتعامل مع كبار العمال والمنشآت الكبرى.

ب_ بنوك التجزئة: ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع صغار العمال والمنشآت الصغرى، لكنها تسعى للاجتماع أكبر عدد ممكن فهي نشرة جغرافياً وتتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة من خلال خلق المنافع الزمنية والمكانية، ومنفعة التملك والتعامل لإفراد وبذلك تسعى إلى توسيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي.

3_ من حيث عدد الفروع.

أ_ البنوك التجارية ذات الفروع:

وهي تلك البنوك التي تتخذ في الغالب شكل شركات المساهمة كشكل قانونيا، لها فروع متعددة تغطي اغلب أنحاء الدولة ولاسيما الأماكن الهامة تتبع اللامركزية في تسير أمورها، حيث يترك للفرع تدبير شئونه فال يرجع للمركز الرئيسي للبنك الآفي ما يتعلق بالأمور الهامة التي عليها في لائحة البنك، وبطبيعة الأمور فان البنك الرئيسي يمنع السياسة العامة التي تهدف بها الفروع، ويتميز هذا النوع من البنوك بأنه يعمل على النطاق الوطني ويخضع لقوانين العامة للدولة وليس لقوانين المحافظات التي يقع في نطاقها الجغرافي كما تقوم بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية وتقديم قروض قصيرة الأجل كما تتعامل في مجالات الصرف الأجنبي.

ب_ بنوك السلاسل:

نشأت بنوك السلاسل مع نمو حجم كبير لحجم البنوك التجارية ونمو حجم الأعمال التي تقدمها من اجل تقديم خدماتها إلى مختلف فئات المجتمع وهذه البنوك تعد نشاطها من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع وهي عبارة عن عدة بنوك منفصلة عن بعضها ادريا ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يتولى رسم السياسات العامة التي تلتزم بها كافة وحدات السلسلة كما ينسق الأعمال والنشاط بين الوحدات بعضها ببعض ولا يوجد هذا النوع من البنوك التجارية إلا في الولايات المتحدة الأمريكية.

ج_ بنك المجموعات:

وهي أشبه بالشركات القابضة والتي تتولى إنشاء عدة بنوك شركات مالية، فتملك معظم رأسمالها وتشرف على سياستها وتقوم بتوجيهها، ولهذا البنوك طابع احتكاري وأصبحت سمة من سمات العصر، وقد انتشرت مثل هذه البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا.

د_ البنوك الفردية:

وهي منشآت صغيرة يمتلكها افراد وشركات أشخاص ويقتصر عملها في الغالب على منطقة صغيرة وتتميز على باقي أنواع البنوك بأنها تقتصر توظيف مواردها على أصول بالغة السيولة مثل الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة، وغير ذلك من الأصول القابلة للتحويل الى نقود في وقت قصير ودون خسائر ويرجع السبب في ذلك إلى انها لا تستطيع تحمل مخاطر توظيف أموالها في قروض متوسطة وطويلة الأجل لصغر حجم مواردها.

هـ_ البنوك المحلية:

نشأت هذه البنوك لتباشر عملها في منطقة جغرافية محددة قد تكون مقاطعة او محافظة او ولاية وحتى مدينة محددة، وان كان نظام الحكم المحلي في الدولة تتفاوت فيه القوانين المناطق الجغرافية، فان البنك المحلي يخضع للقوانين المحلية والإشراف سلطات الرقابة على البنوك في منطقة عملها.

المبحث الثاني: وظائف البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بعدة وظائف تقليدية وحديثة يمكن عرضها كما يلي:

المطلب الأول: الوظائف التقليدية:

ومن أهمها:

- فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع على اختلاف أنواعها تحت الطلب.
- تشغيل موارد البنك مع مراعاة مبدأ التوقيف بين السيولة والربحية والضمان او الأمن ومن

أهم اشكال التشغيل والاستثمار ما يلي:

- منح القروض والسلف المختلفة وفتح الحسابات الجارية المدنية.
- تحصيل الأوراق التجارية وخصمها والتسليف بضمانها.

- التعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات بيعا وشراء لمحففظتها او لمصلحة عملائها.
- تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الاعتمادات المستندي.
- تقديم الكفالات وخطابات الضمان للعملاء.
- التعامل بالعملات الاجنبية بيعا وشراء الشيكات السياحية والتحويلات الداخلية منها والخارجية.
- تحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة وصرف الشيكات المسحوبة عليها.
- المساهمة في إصدار أسهم وسندات الشركات المساهمة.
- تتوفر على خزائن آمنة لعملائها لحفظ المجوهرات والوثائق وغيرها من الأشياء الثمينة.

المطلب الثاني: الوظائف الحديثة:

بالإضافة إلى الوظائف التقليدية للبنوك ظهرت مع التطور في المعاملات المالية وظائف حديثة يمكن أبرزها في ما يلي:

- المساهمة والدعم في تمويل المشاريع التنموية والسكنية.
- تحصيل الأوراق التجارية والتعامل بها بيعا وشراء وحفظها لحساب العملاء.
- إصدار خطابات الضمان.
- تحويل العملة الخارجية.
- إصدار الشيكات السياحية والتعامل بها وشراء.
- تقديم خدمات الكمبيوتر الحديثة وخدمات البطاقة الائتمانية.
- بيع وشراء العملات الأجنبية والعربية.
- إدارة أعمال ممتلكات العملاء.

المبحث الثالث: المخاطر البنكية

المطلب الاول: أنواع المخاطر البنكية واهداف ادارة المخاطر

(1) **المخاطر الائتمانية:** هي التي يمكن أن تتأثر بها إيرادات البنك ورأسماله والناجمة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه البنك ورأسماله بالوقت المناسب.

(2) **مخاطر السيولة:** تنشأ عن عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد خاصة تلك المتعلقة بودائع العملاء ويعتبر هذا الأمر أساسية للحفاظ على سمعة البنك ولضمان استمراريته.

(3) **مخاطر السوق:** التي قد تؤثر سلبيا على مراكز استثمارات البنك المالية المحتفظ بها لغرض التجارة إضافة إلى مخاطر أسعار الصرف مما يؤثر على ربحية البنك.

(4) **مخاطر التشغيلية:** هي الناتجة عن عدم سلامة أو فشل العمليات الداخلية والأنظمة والأحداث الخارجية.

(5) **مخاطر التضخم:** يترتب على مخاطر التضخم انخفاض في قوة الشرائية للنقود المستثمرة في أصل القرض والفوائد التي يحصل عليه.

(6) **مخاطر السمعة:** تنشأ هذه المخاطر نتيجة الفشل في التشغيل السليم للبنك بما لا يتماشى مع الأنظمة والقوانين الخاصة بذلك والسمعة عامل مهم للبنك.

(7) **المخاطر السياسية:** تحدث نتيجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بسن القوانين والتشريعات بغرض إجراء تصليحات اقتصادية تفرض ضرائب جديدة أو حدوث تغيرات سياسية في الدولة.

(8) مخاطر استراتيجية: هي تلك المخاطر الحالية أو المستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير عال إرادات البنك و عال رأسماله نتيجة اتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات التي تحدث في القطاع البنكي.

المطلب الثاني: تقنيات وأساليب إدارة المخاطر وطرق مواجهتها.

• **تقنيات وأساليب إدارة المخاطر:**

يمكن تصنيف تقنيات وأساليب إدارة المخاطر المصرفية إلى منهجين رئيسيين هما.

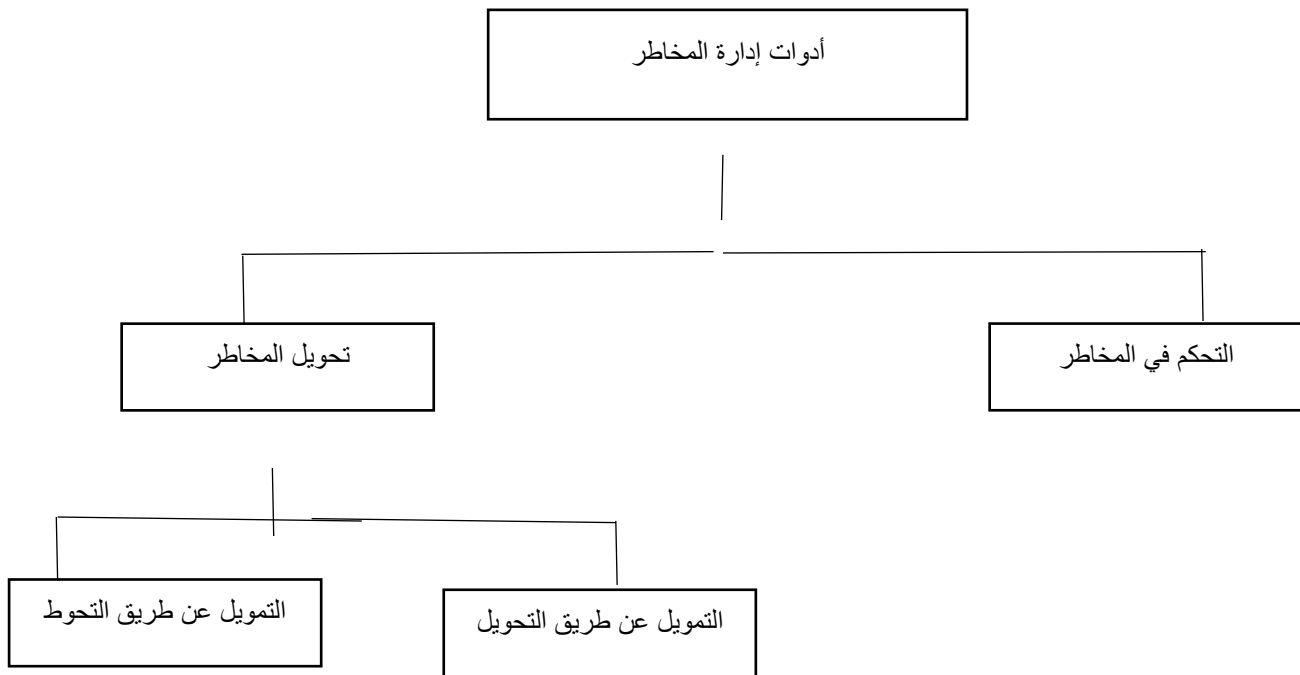
- التحكم في المخاطر ويقصد بتقنيات التحكم في المخاطر أن تقلل بأدنى تكليف ممكنة تلك المخاطر التي تتعرض لها المنظمة وتشمل تقنيات التحكم في المخاطر وتحاشي المخاطر والمداخل المختلفة إلى تقليل المخاطر من خلال منع حدوث الخسائر ومجهودات الرقابة والتحكم في حالة تحاشي المخاطر يرفض الفرد المنظمة تقليل التعرض للخسارة الناشئة في نشاط معين.

- تمويل المخاطر: يركز هذا الأسلوب على ضمان إتاحة الأموال لتعويض الخسائر التي تحدث ويأخذ تمويل المخاطر بالدرجة الأساسية شكلين هما:

التحوط: وهي من الطرق التي تمويل الخسارة الناتجة عن أخطاء الأسعار وتتمثل في الاقراض أو استقراض العملات المختلفة أو عقود تجارية للشراء والبيع مثل عقد المنتجات المالية.

التحويل: وهي من طرق تمويل الخسائر عن طريق عقود يتم بمقتضاها مواجهة الخطر بتحويله إلى الطرف الآخر نظير دفع مقابل لهذا الطرف مع احتفاظ صاحب الشيء موضوع الخطر الأصلي لهذا الشيء.

الشكل رقم 1 تقنيات وأساليب إدارة المخاطر



خلاصة الفصل:

لقد قمنا من خلال هذا الفصل بدراسة اهم الأسس النظرية المتعلقة بموضوع البنوك التجارية وإدارة المخاطر بدءاً من توضيح اختلاف الآراء حول تعريف البنوك التجارية وإدارة المخاطر لصعوبة تحديد تعريف موحد ومن خلالها تم ذكر اهم جوانب الاختلاف والتشابه بين دراستنا والدراسات السابقة التي تؤكد على اهمية إدارة المخاطر في البنوك التجارية، من بينها المخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة ومخاطر السوق وتفاوتت فيما بينها على النشاط المصرفي للبنوك من مخاطر يمكن تهميشها وتقبلها من طرف البنك أن مخاطر تهدد كيانها حيث يسعى البنك إلى تقليل منها أو تجنبها ومن خلال ما رأينا في الدراسات السابقة وما بحثنا عنه في موضوعنا أن لبنك قبل القيام بأي عملية مصرفية يضع سياسات محكمة من أجل تقادي الوقوع في المخاطر وتجنبها .

الخاتمة

أخيرا وبعد تفصيل الدراسة تم التوصل إلى أن إدارة المخاطر لها دور في تحسين الأداء المالي المؤسسات الاقتصادية، فمن الضروري على المؤسسات المالية الاقتصادية أن تعي وتدرك أهميتها، أنها عبارة عن إجراءات تمكنها من تحديد المخاطر ونوعها، والبحث عن أساليب وأدوات للتقليل منها وتدنيها أدنى حد، وتساعد أيضا بتوفير احتمالات وتنبؤات بالمستقبل للمخاطر التي من الممكن أن تواجه المؤسسة وتأثر عليها. فإدارة المخاطر تساعد في اكتشاف المخاطر التي تسبب عند ارتفاعها ضعف الأداء المالي للمؤسسة، وعند معالجة هذه المخاطر بالطريقة الصحيحة تضمن بذلك المؤسسة أداء مالي جيد، وبذلك يمكن القول إن هناك علاقة عكسية بين المخاطر والأداء المالي، كلما ارتفعت المخاطر ينخفض الأداء المالي للمؤسسة والعكس صحيح.

-تحليل البيانات

أخيرا وبعد تفصيل الدراسة تم التوصل إلى أن إدارة المخاطر لها دور في تحسين الأداء المالي المؤسسات الاقتصادية، فمن الضروري على المؤسسات المالية الاقتصادية أن تعي وتدرك أهميتها، أنها عبارة عن إجراءات تمكنها من تحديد المخاطر ونوعها، والبحث عن أساليب وأدوات للتقليل منها وتدنيها أدنى حد، وتساعد أيضا بتوفير احتمالات وتنبؤات بالمستقبل للمخاطر التي من الممكن أن تواجه المؤسسة وتأثر عليها. فإدارة المخاطر تساعد في اكتشاف المخاطر التي تسبب عند ارتفاعها ضعف الأداء المالي للمؤسسة، وعند معالجة هذه المخاطر بالطريقة الصحيحة تضمن بذلك المؤسسة أداء مالي جيد، وبذلك يمكن القول إن هناك علاقة عكسية بين المخاطر والأداء المالي، كلما ارتفعت المخاطر ينخفض الأداء المالي للمؤسسة والعكس صحيح.

-النتائج-

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية ليذا الموضوع تم التوصل في النهاية إلى جملة من النتائج التي تمثل خلاصة هذه الدراسة وهي كالتالي:

- غياب فلسفة إدارة المخاطر لدى أغلب موظفي البنوك والعملاء، مما ينعكس سلباً على ضعف أداء المؤسسة وارتفاع المخاطر المحدقة بها؛

- ارتفاع قيمة الانحراف المعياري للخطر التشغيلي في البنوك.

- من الجانب المالي والاقتصادي يظهر أداء إدارة المخاطر في البنوك بشكل جيد، وفي ارتفاع مستمر من سنة إلى أخرى، بدليل أن معدل مردوديتها الاقتصادية والاستثمارية والمالية يشهد إلى جودة إدارة المخاطر وأنه مستمرا ورغم التحسن لتجنب المخاطر في كل من مجموع أصولها ورغم أعمالها مما يدل أن المردودية الاقتصادية تحسنت؛

-ارتفاع الخطر التشغيلي ناتج عن عدم نجاعة أو فشل العمليات الداخلية، كالمعالجة الخاطئة دارة للبيانات، الضعف في أنظمة الرقابة والتدقيق الداخلي، الإخفاق في تنفيذ المعاملات والعمليات.

- ارتفاع الخطر التشغيلي قد ينتج عن العنصر البشري بسبب خسائر يتسبب بها الموظفون، كما تشمل الأفعال التي يكون الهدف منها الغش أو التحايل على القانون واللوائح التنظيمية.

-التوصيات-

لقد أظهرت نتائج الدراسة عن دور دور إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية للبنوك

أن هناك تقييم ومحاولة تحسين وفعالية إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية في البنوك، وهذا يدل على محاولة فعالية وتحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية للبنوك.

ولهذا تم اقتراح بعض من التوصيات التي من الممكن أن تكون مناسبة لرفع من مستوى الأداء المالي لهذه المؤسسة وتحسين من جودة إدارة المخاطر في البنوك:

- على البنك المركزي أن تقوم بإنشاء قسم خاص بإدارة المخاطر ويتم مراقبة مجموعة من البنوك للتأكد من أن إدارة المخاطر فعالة بشكل جيد لتجنب ومواجهة أي مخاطر.

- تعزيز مقومات إدارة المخاطر المالية وتحسين الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية والبنوك.

- العمل على نقل الخبرات لمواجهة المخاطر بين العمال وذلك لمصلحة المؤسسات الاقتصادية والبنوك.

- يجب على المؤسسات الاقتصادية البنوك أن تتحكم أكثر في حجم تكاليف العمال بما يتماشى مع الأوضاع التي تمر

بها المؤسسات الاقتصادية والبنوك.

- يجب على المؤسسة عدم الإفراط في اللجوء إلى الاستدانة وذلك للمساهمة في تحسين أدائها المالي وأثر الرافعة المالية.

- عند لجوء المؤسسة لتمويل احتياجاتها عمليا الأخذ بعين الاعتبار المخاطر التي من الممكن أن تؤدي بها إلى الإفلاس.

- على المؤسسة أن تخفض في نسبة المخاطر التشغيلية والمالية التي تؤدي إلى خفض الرفع المالي وبالتالي يؤثر على الأداء المالي لها.

- تكثيف دورات تكوينية على فترات زمنية مستمرة ومتواصلة حول تطورات إدارة المخاطر.

آفاق الدراسة

وفي الختام ال يمكن القول بأن هذه الدراسة شملت جميع النواحي المتعلقة بالمؤسسات الاقتصادية، ولايزال موضوع إدارة المخاطر أمامه الكثير من البحث والعمل والتغيير، إذ يتطلب الأمر المزيد من الدراسات ألان هذه الدراسة ما هي إلا نقطة بداية وانطلاقة إيجابية في سبيل إثراء العلم والمعرفة، ونظرا لأهمية الموضوع يمكن اقتراح مجموعة من الأفكار التي من الممكن أن تشكل موضوع البحث كالتالي:

- تقييم خطر الافلاس في المؤسسات الاقتصادية و البنوك.
- دور تكنولوجيا المعلومات في تفعيل إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية للبنوك.
- دور إدارة المخاطر في صياغة استراتيجية المؤسسات الاقتصادية.
- أثر استراتيجيات إدارة المخاطر على أداء المؤسسات الاقتصادية.
- تقييم مخاطر البنوك.
- دور مصداقية المعلومات المالية في تفعيل إدارة المخاطر.
- مدى تقييم دورة إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية للبنوك.

المراجع

-المراجع العربية-

- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات، الجزء الأول، دار وائل لمنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية: 2011.
- خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة لمنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى: 1999.
- السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة، دار المريخ لمنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة 2000.
- شفييري نوري موسى، محمود ابراهيم نور، وسيم محمد الحداد، سوزان سمير ذيب، إدارة المخاطر، دار المسيرة لمنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى: 2012.
- عيد أحمد أبو بكر، وليد اسماعيل، إدارة الخطر والتأمين، دار اليازوري العملية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- فرج عباس خير اهلل، إدارة المخاطر المالية، دار أمجد لمنشر والتوزيع، عمان، 2015.
- قاسم محمد الحبيطي، زياد هاشم يحي، تحميل ومناقشة القوائم المالية، الدار النموذجية للطباعة والنشر، لبنان، 2011.
- كارين أ-هورشر، أساسيات إدارة المخاطر المالية، تعريب: عطا اهلل وارد خميل، محمد عبد الفتاح الدشمري، مكتبة الحرية لمنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.
- محمد أحمد جلال، إدارة الأزمات المالية، خالد اللحياني للنشر والتوزيع، عمان.
- محمد عبد الحميد عبد الحي، استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، تخصص: العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، كمية

الاقتصاد، السنة الجامعية: 2014.

-هاشم أحمد محمد علي الرفاعي، التنبؤ بتعثر الشركات باستخدام نموذج ألتمان: دراسة على الشركات

الصناعية المدرجة في سوق بورصة عمان، قدمت هذه الرسالة استكمال لمتطلبات الحصول على

درجة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة والتمويل، كمية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط

-عثمان عبد القادر حمو أمين، غازي عبد العزيز البياتي، جميل ابراهيم صالح، أهمية التحليل المالي

للتنبؤ بالتعثر وال فشل المالي للشركات المساهمة دراسة ميدانية في مصر الشرق الأوسط العراقي

للاستثمار، مجلة جامعة التنمية البشرية، العدد 03.

-حسين وهيبة رمضان محمد، البشير ابراهيم فضل المولى، أثر استراتيجية التميز في الأداء المالي

للمصارف التجارية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 16، المجلد 02، 2015 جامعة السودان للعلوم

والتكنولوجيا.

-انس البكري وليد الصافي، النقود والبنوك، دار المستقبل للنشر عمال-الاردن 2009م_1430هـ

-حمد عبد الفتاح الصيرفي ادارة البنوك الطبعة 2007.

-محمد السعيد وانور ادارة البنوك الدار الجامعية الجديدة القاهرة الإسكندرية 2005.

الملاحق

-الاستبانة

تم إجراء دراسة واستبيان حول دور إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة

الاقتصادية للبنوك تم إعداد الأسئلة التالية:

-النوع:

- ذكر
- أنثي

-المؤهل العلمي:

- متوسط
- بكالوريوس
- دراسات عليا

-المسمى الوظيفي

- مدير
- رئيس قسم
- نائب مدير
- طالب

-هل إدارة المخاطر فعالة بشكل جيد في البنوك

- موافق بشدة
- موافق

- محايد
- غير موافق
- غير موافق بشدة

-يمكن لإدارة المخاطر أن تكون ذات أهمية في تحسين الأداء المالي في البنوك

- موافق بشدة
- موافق
- محايد
- غير موافق
- غير موافق بشدة

-تعتمد البنوك بنسبة كبيرة على إدارة المخاطر المالية كأسس لتحسين الأداء المالي

- موافق بشدة
- موافق
- محايد
- غير موافق
- غير موافق بشدة

-تمثل إدارة المخاطر ذات أهمية في البنوك

- موافق بشدة
- موافق

- محايد
- غير موافق
- غير موافق بشدة

-إدارة المخاطر المالية هي تنظيم متكامل يهدف إلى مواجهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل

التكاليف من أجل تحقيق أهداف تحسين الأداء المالي للبنوك بفعالية وكفاءة

- موافق بشدة
- موافق
- محايد
- غير موافق
- غير موافق بشدة

-لا يمكن التخلص تماما من المخاطر التي تتعرض لها استثمارات البنوك

- موافق بشدة
- موافق
- محايد
- غير موافق
- غير موافق بشدة

Abstract الملخص

نستخلص مما سبق ان ادارة المخاطر هي عبارة عن مجموعة من الأدوات والتقنيات التي تعني بتحديد وقياس ومتابعة التحكم في المخاطر في البنوك ومدى فعالية وكفاءة إدارة المخاطر في البنوك، ومعرفة المخاطر التي يتعرض لها البنك حيث تسمح بالتعرف على مصدر الخطر واحتمال وقوعه في البنوك، ووضع سياسيات واستراتيجيات المخاطر تتناسق مع المخاطر المحتملة التي يمكن أن يتعرض لها البنوك التي تقوم بقبول الودائع والاستثمارات وبناء على الدراسة التي قمنا بها من خلال البحث حول دورة تقييم إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية للبنوك، تبين مدى فعالية إدارة المخاطر في البنوك ليتم تجنب أي خطر علما أن البنوك من أكثر المؤسسات الاقتصادية.

-اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى:

تتمثل في اساليب وسياسة ادارة المخاطر المصرفية في البنوك السعودية ومن خلال دراستها الميدانية توصلنا إلى أنها يستخدم هذه الأداة وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

الفرضية الثانية:

والتي تنص على: توفر البنوك على بعض الأسس والمقومات اللازمة لتطبيق الأساليب الحديثة لقياس المخاطر

التشغيلية مثل المنهج المعياري وطرق القياس المتقدمة ومنه فهذه الفرضية صحيحة

Midocean University



College of Management

Department of...Master Of Risk Management.....

Title in English

**The role of financial risk management in improveing the financial performance of
the economic institution of the bank**

Prepared by:

Maryam Atyah Majrashi

Supervised by:

Asma Abuanzah

Year:2024